CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/USR/4
15 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الرابعة للدول الأطراف

الاتحاد الروسي*

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، انظر الوثيقة CEDAW/C.5/Add.12؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير، انظر الوثيقتين CEDAW/C/SR.14 و CEDAW/C/SR.19، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٤٥ (A/49/45)، الفقرات ٩٠ - ١٢٢؛ وللاطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، انظر الوثيقتين CEDAW/C/13/Add.4 و Add.4/Amend.1؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير انظر الوثيقتين CEDAW/C/SR.145 و 147، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/44/38)، الفقرات ٣٣٧-٣٧٤؛ وللاطلاع على التقرير الدوري الثالث المقدم من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، انظر الوثيقة

../..

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٧	٤
أولا	- البيانات الأساسية والسياق	٨ - ٢٣	٥
	ألف - البلد والسكان	٨ - ١٥	٥
	باء - المبادئ العامة للهيكل السياسي	١٦ - ٢٣	٦
ثانيا	- معلومات عامة أساسية	٢٤ - ٧٤	٧
	ألف - نظرة عامة إحصائية	٢٦ - ٦٠	٨
	باء - المبادئ القانونية التي تكفل المساواة للمرأة في الاتحاد الروسي	٦١ - ٦٤	١٣
	جيم - الآليات الوطنية: الهياكل والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن كفالة احترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في التطبيق	٦٥ - ٧٤	١٤
ثالثا	- تنفيذ الاتفاقية	٧٥ - ٢٩٤	١٥
	المادة ٢	٧٥ - ٩٢	١٥
	المادة ٣	٩٣ - ٩٩	١٨
	المادة ٤	١٠٠ - ١٠٤	١٩
	المادة ٥	١٠٥ - ١١٩	٢١
	المادة ٦	١٢٠ - ١٣٢	٢٢
	المادة ٧	١٣٣ - ١٤٥	٢٤
	المادة ٨	١٤٦ - ١٥٣	٢٦
	المادة ٩	١٥٤ - ١٦٢	٢٧
	المادة ١٠	١٦٣ - ١٧٢	٢٨
	المادة ١١	١٧٣ - ٢١١	٣٠
	المادة ١٢	٢١٢ - ٢٣٦	٣٥
	المادة ١٣	٢٣٧ - ٢٤٦	٣٩
	المادة ١٤	٢٤٧ - ٢٦٥	٤٢
	المادة ١٥	٢٦٦ - ٢٧٣	٤٤
	المادة ١٦	٢٧٤ - ٢٩٤	٤٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعا -	التشريعات المتعلقة بالمرأة والمشار إليها في التقرير	٤٨
	المرفقات	
الأول -	عدد الرجال والنساء	٥٣
الثاني -	حالات الزواج والطلاق ومعدلات الزواج والطلاق العامة	٥٤
الثالث -	العمر المتوقع عند الميلاد	٥٥
الرابع -	توزيع العدد الكلي للعمال والموظفين بحسب فئة العمل	٥٦
الخامس -	نسبة النساء إلى المجموع الكلي للعمال، بحسب فروع الاقتصاد، في عام ١٩٩٣	٥٧
السادس -	هيكل الدخل الإجمالي لأسر العمال والموظفين الروس	٥٨
السابع -	عدد المتعطلين المسجلين بمكاتب التوظيف الاتحادية	٥٩
الثامن -	نسبة النساء بين المتعطلين	٦٠
التاسع -	نسبة النساء المتعطلين بحسب طول فترة التعطل	٦١
العاشر -	نسبة المتعطلات بحسب طول فترة التعطل	٦٢
الحادي عشر -	عدد حالات الإجهاض لكل ١٠٠٠ امرأة من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة ولكل ١٠٠ من المواليد	٦٣
الثاني عشر -	مؤسسات التعليم العالي والتعليم المتخصص المتوسط	٦٤
الثالث عشر -	عدد الدارسات بمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم المتوسط . .	٦٥
الرابع عشر -	رياض الأطفال	٦٦

مقدمة

١ - صادق مجلس رئاسة السوفيات الأعلى باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تحفظات تتعلق بالمادة ٢٩ (١) من الاتفاقية.

٢ - وفي قرار صدر في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩، قبل مجلس رئاسة السوفيات الأعلى باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اختصاص محكمة العدل الدولية، وأبلغ الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٩ بسحب تحفظاته.

٣ - وقد تحمل الاتحاد الروسي* ، باعتباره الدولة الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الالتزامات الناشئة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤ - ويشتمل هذا التقرير الدوري الرابع على معلومات عن حالة المرأة في روسيا. ومع أن الجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية كانت، كجزء من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، هي أكبر الجمهوريات من حيث مساحة أراضيها وعدد سكانها، فإن هذا هو في الواقع أول تقرير يقدم عن تنفيذ الاتفاقية في الدولة المستقلة الجديدة وهي دولة الاتحاد الروسي.

٥ - وقد اشتمل التقرير الدوري الثالث المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والذي عمم في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بوصفه الوثيقة CEDAW/C/USR/3 ولم تنظر فيه بعد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، على معلومات عن حالة المرأة في جميع الجمهوريات الخمس عشرة التي كان يتألف منها.

٦ - وحكومة الاتحاد الروسي، إذ تقدم هذا التقرير، لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية المعلومات الواردة في التقرير السابق الذي أعدته حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا، ولا تستطيع أن تقدم تفسيرات للمعلومات الواردة به فيما يتعلق بالجمهوريات الأخرى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا التي أصبحت دولا مستقلة.

---

* تم تغيير الاسم إلى الاتحاد الروسي (روسيا) بموجب قانون أصدرته الجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ "بشأن تغيير اسم الجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية".

٧ - وقد أعد هذا التقرير على أساس "المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل ومحتويات التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية" و "المبادئ التوجيهية لإعداد التقرير الدوري الثاني والتقارير الدورية اللاحقة" كما وردت في الوثيقة CEDAW/C/7. ويشتمل التقرير على معلومات عن الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣ وتستخدم فيه بيانات وردت من وزارات وإدارات الاتحاد الروسي المسؤولة عن القرارات المتصلة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والهيئات المسؤولة عن تنفيذ تلك القرارات، والهيئات العامة المعنية بهذه المشاكل. وقد استوفيت في الجزء الأول من التقرير الشروط المنصوص عليها في "المبادئ التوجيهية الموحدة للجزء الاستهلالي من تقارير الدول الأطراف" كما وردت في الوثيقة HRI/1991/1. ويشتمل الجزء الثاني من التقرير على معلومات عامة أساسية تتعلق بالآليات والهياكل والمؤسسات الوطنية التي انشئت لتنفيذ أحكام الاتفاقية، ويقدم نظرة عامة إحصائية على بعض جوانب الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وتحليلا للتقدم المحرز فيما يتعلق بحقوق المرأة والخطوات الأخرى اللازمة لتحسين حالتها. ويقدم الجزء الثالث معلومات محددة فيما يتعلق بكل مادة من مواد الاتفاقية، وعن التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير التي اتخذت في الاتحاد الروسي لتنفيذ الاتفاقية. ويشتمل الجزء الرابع على قائمة بالتدابير التشريعية المتعلقة بالمرأة والمشار إليها في التقرير.

أولا - البيانات الأساسية والسياق

ألف - البلد والسكان

٨ - حدث في روسيا تغيير جذري منذ تقديم التقرير الدوري الثالث. فقد انتهى وجود الدولة - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - التي كانت الجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية جزءا منها، كما تم القضاء على نظام الحزب الواحد الشيوعي وعلى ما كان يرتبط به من هياكل سلطة الدولة، وتم إنشاء دولة مستقلة جديدة هي الاتحاد الروسي.

٩ - الإقليم: يشغل إقليم الاتحاد الروسي مساحة قدرها ١٧ ٠٧٥,٤ ألف كيلومتر مربع. وهو يتألف من ٢١ جمهورية و ٦ أقاليم و ٤٩ منطقة ومنطقة واحدة مستقلة ذاتيا و ١٠ مقاطعات مستقلة ذاتيا و ١ ٠٦٦ مدينة (منها ١٣ مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن المليون ومدينتان تعتبران مدينتين اتحاديتين) و ٢ ٠٧٠ بلدة و ١ ٨٦٧ مقاطعة إدارية.

١٠ - السكان: بلغ عدد السكان ١٤٨,٤ مليون نسمة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، منهم ٧٣,١ في المائة يعيشون في المدن و ٢٦,٩ في المائة يعيشون في الريف. وتتراوح كثافة السكان من ٣٢٨,٤ نسمة في الكيلومتر المربع في موسكو وضواحيها إلى ٠,٠٣ نسمة في الكيلومتر المربع في منطقة إيفنكي المستقلة ذاتيا.

١١ - التركيب العمري للسكان: يؤلف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ٢٦,٢ في المائة من سكان الاتحاد الروسي؛ ويمثل الأشخاص الذين هم في سن العمل (١٦-٥٩ للرجال، و ١٦-٥٤ للنساء) ٥٦,٦ في المائة؛ ويمثل المتقاعدون ٢٠,١ في المائة.

١٢ - التركيب القومي للسكان: وفقا لتعداد عام ١٩٨٩، يعيش في روسيا أكثر من ١٢٠ قومية وشعبا. فهناك ١٢٠ مليون من الروس (٨٢ في المائة من مجموع السكان). ومن القوميات الأخرى التي يزيد عدد أفرادها على المليون، يوجد ٥,٥ مليون من التتار (٣,٨ في المائة من المجموع)، و ٤,٤ مليون من الأوكرانيين (٣ في المائة)، و ١,٨ مليون من الشوفاش (١,٢ في المائة)، و ١,٣ مليون من البشكير (٠,٩ في المائة)، و ١,٢ مليون من البيلوروسيين (٠,٨ في المائة)، و ١,١ مليون من الموردوفيين (٠,٧ في المائة).

١٣ - مستوى تعليم السكان: طبقا لأرقام عام ١٩٨٩، كان هناك ٩١,١ مليون شخص في الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوقها حاصلين على تعليم ثانوي وعال (كامل أو غير كامل) أي بنسبة ٨٠,٦ في المائة من المجموع. وبلغت نسبة المتخصصين من الحاصلين على تدريب ثانوي وعال ٣٠,٥ في المائة (٣٤,٥ مليون شخص)؛ ونسبة الحاصلين على تعليم ثانوي عام ٢٧,٤ في المائة (٣١ مليون شخص). ومن بين ٢٣,٧ مليون شخص ممن لم يستكملوا تعليمهم الثانوي، كان هناك ٤,٧ مليون شخص في الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة، أغلبيتهم الساحقة كانوا يستكملون دراساتهم؛ وبوجه عام فقد كان الذين لم يستكملوا تعليمهم الثانوي يدخلون في فئات الأعمار الأكبر.

١٤ - وفي عام ١٩٨٩ أدخل في الحسابات الاقتصادية للاتحاد الروسي مؤشر عن الناتج القومي الإجمالي. وفيما بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٣ كان هذا المؤشر يتجه إلى الهبوط: ففي عام ١٩٩١ هبط المؤشر إلى ٨٧ في المائة مما كان عليه في العام السابق، ثم هبط إلى ٨١ في المائة في عام ١٩٩٢، ثم ارتفع إلى ٨٨ في المائة في عام ١٩٩٣.

١٥ - وفي عام ١٩٩٣ كان الدخل النقدي لسكان الاتحاد الروسي كحصة من الدخل الشخصي للعاملين أحد عشر ضعفا لما كان عليه في عام ١٩٩٢. وإذا أخذت في الاعتبار التغييرات التي حدثت في مؤشر أسعار المستهلكين، فإن الزيادة في الدخل النقدي تكون بنسبة ١٠ في المائة.

باء - المبادئ العامة للهيكل السياسي

١٦ - الهيكل السياسي للدولة منظم وفقا لدستور الاتحاد الروسي الذي اعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

١٧ - والاتحاد الروسي دولة اتحادية ديمقراطية تخضع لسيادة القانون وتتخذ الشكل الجمهوري.

١٨ - وتمارس سلطة الدولة في الاتحاد الروسي على أساس الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١٩ - ورئيس الاتحاد الروسي هو رئيس الدولة.

٢٠ - والجمعية الاتحادية، وهي برلمان الاتحاد الروسي، هي الجهاز التمثيلي والتشريعي في الاتحاد الروسي. وهي تتألف من مجلسين: المجلس الاتحادي ودوما الدولة.

٢١ - وتباشر حكومة الاتحاد الروسي السلطة التنفيذية في الاتحاد الروسي.

٢٢ - وتتولى المحاكم وحدها إقامة العدل في الاتحاد الروسي. وتباشر السلطة القضائية من خلال إجراءات دستورية ومدنية وإدارية وجنائية.

٢٣ - ويمارس الحكم الذاتي المحلي في الاتحاد الروسي من خلال قرارات مستقلة يتخذها المواطنون فيما يتعلق بالمسائل المحلية المتصلة بإدارة الممتلكات البلدية واستخدامها والتصرف فيها.

ثانيا - معلومات عامة أساسية

٢٤ - منذ منتصف الثمانينات وقعت في روسيا تغييرات كان لها تأثير بالغ الأهمية على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلد. ذلك أن إلغاء الرقابة، والتوسع في الحقوق والحريات المدنية، والأخذ بمؤشرات جديدة ونشر البيانات الإحصائية التي لم يكن من الممكن الوصول إليها سابقا، كل ذلك قد عرى مشاكل المجتمع الروسي وأتاح إمكانية القيام بتقييم أكثر موضوعية للعمليات الجارية في البلد. وهناك حقائق أصبحت معروفة للجميع مثل تشغيل النساء في ظروف عمل غير مواتية؛ وانخاض مستوى أجورهن؛ وانخفاض مستوى مؤهلاتهن إذا قورنت بمؤهلات الرجال؛ ونسبة تمثيلهن الضئيلة في الهيئات التشريعية والتنفيذية ولا سيما المستويات العليا منها؛ وارتفاع نسبة اشتغالهن بالأعمال المنزلية؛ وتدهور المؤشرات الصحية ومؤشرات طول العمر في الأمة؛ وازدياد وفيات الأمهات والأطفال.

٢٥ - وقد أدت عملية خلق الاقتصاد السوقي وإلغاء تأميم الممتلكات وتحويلها إلى القطاع الخاص إلى زيادة ضعف قطاعات من السكان من الناحية الاجتماعية، في مقدمتها قطاع المرأة التي كانت قدرتها على ممارسة حقها في تكافؤ الفرص قدرة محدودة. وكل هذا يخلق صعوبات في تحقيق أهداف الاتفاقية ومهامها، ويلزم معه بذل جهود مصممة لتخفيف الآثار السلبية للعمليات الجارية في البلد والتغلب عليها.

ألف - نظرة عامة إحصائية

٢٦ - الحالة الديمغرافية. في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ كانت هناك ٧٨,٥ مليون امرأة في أراضي الاتحاد الروسي، يمثلن ٥٣ في المائة من مجموع السكان. وكان عدد النساء ممن يمارسن نشاطا اقتصاديا ٣٤ مليون امرأة (٤٨ في المائة من مجموع السكان الناشطين).

٢٧ - ولقد تم تشويه الهيكل السكاني لروسيا نتيجة للحرب وغيرها من الانقلابات الاجتماعية، وإن كانت عملية التجدد الطبيعية تأخذ مجراها في الوقت الحاضر.

٢٨ - وبمعايير الأمم المتحدة فإن سكان روسيا كانوا قد أصبحوا بالفعل مجتمعا شائخا في نهاية الستينات. وفي عام ١٩٩٣ بلغت نسبة من تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاما ١١,٥ في المائة من السكان.

٢٩ - وفي عام ١٩٩٣ كانت هناك ١ ١٣٠ امرأة مقابل كل ١ ٠٠٠ رجل (١ ١٣٧ في المناطق الحضرية و ١ ١١٣ في المناطق الريفية).

٣٠ - وهذه الحالة الديمغرافية المعقدة تحددها قبل كل شيء اتجاهات ديمغرافية طويلة المدى، وخاصة الانخفاض في معدل المواليد الذي كان بحلول النصف الثاني من الستينات قد انخفض إلى ما دون المستوى اللازم للحفاظ على عدد السكان في روسيا.

٣١ - ففي عام ١٩٩٣ بلغ عدد المواليد ١,٤ مليون مولود، وبذلك انخفض عددهم بمقدار ٦١٠ ٠٠٠ مولود عما كان عليه في عام ١٩٩٠. وانخفض المعدل العام للمواليد من ١٣,٤ في الألف في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٤ في الألف.

٣٢ - ويتميز تطور العلاقات الزوجية والعائلية بالزيادة المستمرة في عدد من يولودون خارج نطاق الزوجية. ففي عام ١٩٩١ بلغت نسبة الأطفال المولودين خارج الزيجات المسجلة ١٦ في المائة من جميع المواليد. وبلغت هذه النسبة ١٧,١ في المائة في عام ١٩٩٢ و ١٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٣ (كانت النسبة ١٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٠). ونسبة من يولودون خارج نطاق الزوجية لنساء دون العشرين آخذة في الازدياد.

٣٣ - ويرجع الانخفاض في معدل المواليد إلى عدد من العوامل. ففي عام ١٩٩٣ انخفض عدد النساء في الفئة العمرية التي هي ذروة أعمار الحمل (٢٠-٢٩) بمقدار ١,٨ مليون امرأة، أي بنسبة ١٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٨ (وهذا "صدى" ديمغرافي لسنوات الحرب ١٩٤١ - ١٩٤٥)، وإن كان ثلثا جميع المواليد سنويا يولودون لهذه الفئة العمرية. ومن ناحية أخرى فإن التغييرات العديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الإصلاح وانعدام الاستقرار من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، كل ذلك يؤثر على

معدل المواليد. ذلك أن انخفاض مستويات المعيشة وعدم اطمئنان الأسر الشابة إلى مستقبلها يؤديان إلى انخفاض كبير في معدل المواليد بالنسبة للطفلين الثاني والثالث. فطبقا لدراسة انتقائية خاصة أجرتها اللجنة الإحصائية الحكومية بالاتحاد الروسي في نهاية عام ١٩٩٢ على ٠٠٠ ١٤ أسرة شابة (يقل فيها عمر كل من الزوجين عن ٣٠ سنة) كانت نسبة ٦٧ في المائة من تلك الأسر تمثل أسرا لها طفل واحد، و ١٣ في المائة منها تمثل أسرا لها طفلان، و ٠,٨ في المائة فقط تمثل أسرا لها ثلاثة أطفال أو أكثر.

٣٤ - وفي عام ١٩٩٠ كانت نسبة الأطفال المولودين لأمهات في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة هي ٥٥,٣ في الألف، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٤٩,٩ في عام ١٩٩١ وإلى ٤٣,٩ في عام ١٩٩٢؛ أي أنها انخفضت بنسبة ٢٠,٦ في المائة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢.

٣٥ - وابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، بدأ معدل الوفيات في روسيا يزيد على معدل المواليد. ففي عام ١٩٩٢ زاد عدد الوفيات على عدد المواليد بنحو ٠٠٠ ٢٢٠ شخص وفي عام ١٩٩٣ بنحو ٠٠ ٧٥٠ شخص. وسجلت زيادة في عدد السكان في ٦٩ إقليما يقطنها ٩٣ في المائة من السكان.

٣٦ - أما معدل الوفيات العام فقد ارتفع من ١١,٢ لكل ٠٠٠ ١ من السكان في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٥ في عام ١٩٩٣. وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن جميع الأسباب تقريبا ارتفاعا ملحوظا. وكانت الزيادة أكبر في معدل الوفيات الناجمة عن أسباب غير طبيعية (الحوادث، والتسمم وخاصة التسمم الناجم عن تعاطي الكحول، والصدمات الجسمانية أو النفسية، والانتحار، والقتل). وفيما بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ انخفض متوسط الأعمار إلى ما كان عليه في أوائل الثمانينات تقريبا، أي إلى ٦٥,١ سنة. وكان معدل الوفيات بين الرجال أعلى بدرجة ملحوظة منه بين النساء، مما أحدث فجوة بين العمر المتوقع للرجال والعمر المتوقع للنساء. ففي عام ١٩٩٣ كان العمر المتوقع للنساء، وهو ٧١,٩ سنة، يزيد ١٣ سنة عن العمر المتوقع للرجال.

٣٧ - ويعتبر معدل وفيات الرضع مشكلة من أكثر المشاكل أهمية، حيث سجل هذا المعدل زيادة بعد عام ١٩٩٠. فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة ١٧,٤ في الألف في عام ١٩٩٠ و ١٧,٨ في عام ١٩٩١ و ١٨,٠ في عام ١٩٩٢ و ١٩,٩ في عام ١٩٩٣.

٣٨ - كذلك ازدادت مؤشرات الوفاة في حالة الوضع. ففي عام ١٩٩٠ كان معدل الوفاة في حالة الوضع ٤٧,٤ لكل ١٠٠ ألف ثم بلغ ٥١,٦ لكل ١٠٠ ألف في عام ١٩٩٣.

٣٩ - ويعيش عدد كبير من الأطفال في روسيا في أسر وحيدة الوالد، مع أمهاتهم في أغلب الحالات. وطبقا لتعداد عام ١٩٨٩، كانت هناك ٣,٣ مليون أسرة من هذه الأسر (٨,٢ في المائة من العدد الكلي).

وفي عام ١٩٩٣ كانت هناك ٦ ملايين أسرة من هذه الأسر وارتفعت النسبة إلى ١٥ في المائة. وفي كل عام يترك أكثر من نصف مليون طفل ليعيشوا مع أحد الوالدين فقط.

٤٠ - متوسط حجم الأسرة. طبقا لبيانات التعداد، كان متوسط حجم الأسرة في عام ١٩٨٩ هو ٣,٢ أشخاص (٣,٢ في المناطق الحضرية و ٣,٣ في المناطق الريفية).

٤١ - الهجرة. ترتب على تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن أصبحت العمليات المتصلة بهجرة السكان الروس والمتكلمين بالروسية إلى خارج حدود الاتحاد الروسي شاغلا ملحا. فهناك ٢٨ مليون ممن يتكلمون الروسية، بينهم ٢٥ مليون من الروس، يعيشون في الدول المستقلة حديثا التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي سابقا.

٤٢ - ولقد حدث تدفق على روسيا نتيجة لازدياد التوترات الاجتماعية في كثير من دول الاتحاد السوفياتي سابقا ونتيجة لتقييد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للروس كجماعة إثنية. ففي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بلغ عدد المسجلين من المهاجرين وممن أكرهوا على إعادة التوطين ٤٩٩,٦ ألف شخص. وكانت نسبة النساء بينهم ٥٣,٣ في المائة، وكانت نسبة الأطفال دون سن السادسة عشرة ٢٨,٦ في المائة. وكان ٩٠ في المائة من اللاجئين ومن أكرهوا على إعادة التوطين من الروس كجماعة إثنية.

٤٣ - وفي خلال التسعينات حدثت تغييرات نوعية سلبية في كل مجال تقريبا من مجالات الحياة المادية للسكان.

٤٤ - فقد صاحبت انخفاض الدخل الحقيقي للسكان زيادة في نسبة الخدمات التي يتعين دفع مقابل لها وانخفاض مقابل في المخصصات الحكومية لتلك الخدمات، وزيادة حادة في رسومها ومن ثم انخفاض في مدى إتاحتها لقطاعات واسعة من السكان.

٤٥ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ حسب الدخل الأدنى اللازم لتجنب الفقر فوجد أنه يبلغ في الشهر ٦٣٥ روبلا للمرأة الروسية غير المتزوجة، و ٧١٨ روبلا للمرأة العاملة، و ٤٣٨ روبلا للمرأة المتقاعدة، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط الأجر الشهري ٤٣٨ ١ روبلا ومتوسط الدخل النقدي ٨٨٣ روبلا. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ كانت المؤشرات المقابلة هي ٥٤٧ ٥ روبلا، و ٢٦٣ ٦ روبلا، و ٣٨٠ روبلا، على التوالي، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري ٣٤١ ١٥ روبلا ومتوسط الدخل النقدي ٠٢٤ ١٠ روبلا. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير كانت الأرقام هي ١٨٩ ٤٧ روبلا، و ٠٨٠ ٥٣ روبلا، و ٢٦٩ ٣٣ روبلا، على التوالي، بينما كان متوسط الأجر الشهري ١٦١ ١٣٤ روبلا ومتوسط الدخل النقدي ٢٢١ ٩٥ روبلا.

٤٦ - وطبقا لدراسة استقصائية للأسر المعيشية ولصحة السكان أجرتها اللجنة الإحصائية الحكومية بالاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢، كان دخل ٢٨ في المائة من الأسر المعيشية دون الحد الأدنى اللازم (خط الفقر). وكانت الأسر المعيشية التي لها أطفال دون سن السادسة هي أسوأ الأسر حالا (فقد كان ٣٨ في المائة من هذه الأسر يعيش دون خط الفقر)، وتلتها الأسر المعيشية التي كان بها فرد أو أكثر من المتعطلين أو العجزة (٣١ في المائة).

٤٧ - ومن مجموع عدد الأسر المعيشية التي لها أطفال دون سن السادسة عشرة كان ٣٢,٨ في المائة من الأسر يعيش تحت خط الفقر، بما في ذلك الأسر المعيشية ذات الطفل الواحد (٢٧ في المائة) والأسر المعيشية ذات الطفلين (٣٧,٦ في المائة) والأسر المعيشية التي لها ثلاثة أطفال أو أكثر (٦٣,٢ في المائة). وكان ٣١ في المائة من الأسر ذات الوالد الواحد ولها أطفال دون سن السادسة ذات دخول تقل عن خط الفقر.

٤٨ - وفي ١٩٩١-١٩٩٢ كان الدخل النقدي الحقيقي للسكان يتجه إلى الانخفاض ثم ارتفع بنسبة ٩ في المائة فقط في عام ١٩٩٣ عما كان عليه في عام ١٩٩٢.

٤٩ - التدهور في نوعية الوجبة الغذائية للسكان: شهد عام ١٩٩٢ انخفاضا عاما فيما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية بنسبة ٤ في المائة، وكان الانخفاض في استهلاك المنتجات الحيوانية بنسبة ١٠ في المائة. وفي عام ١٩٩٣ ارتفع الاستهلاك العام من السعرات الحرارية بنسبة ٥ في المائة، ولكن استهلاك المنتجات الحيوانية ظل على ما كان عليه في عام ١٩٩٢.

٥٠ - وفي كل منطقة من مناطق روسيا كانت هناك زيادة واضحة في عدد الأسر التي تستهلك القدر الأدنى من المنتجات الحيوانية. فقد كان ثلث الأسر يستهلك أقل من كيلوغرامين من اللحم في الشهر لكل فرد من أفراد الأسرة. وكانت أتعس آثار النقص في الوجبات الغذائية هي سوء صحة الشابات - أمهات المستقبل - والحوامل، والمرضعات.

٥١ - وكان هناك انخفاض في الحجم المادي للخدمات الاستهلاكية بلغ ٣٧ في المائة في عام ١٩٩١ و ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٢ و ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٣. وقد أثر هذا الانخفاض على جميع أشكال الخدمات. وأدى سوء خدمات البيع بالتجزئة إلى زيادة الوقت الذي ينفق في الحصول على السلع بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة.

٥٢ - الصحة. إن تدهور الأساس المادي والتقني للمؤسسات الصحية، والنقص الحاد في معدات التشخيص والعلاج الحديثة وفي اللوازم الطبية، وانخفاض مستوى تأهيل الأفراد الطبيين في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى، كل ذلك قد أدى إلى تدهور صحة السكان.

٥٣ - ومع الانعدام التام لوسائل منع الحمل الفعالة، كانت أكثر الوسائل فعالية لتنظيم النسل هي الإجهاض. ففي عام ١٩٩٣ بلغ عدد حالات الإجهاض المسجلة رسميا وحدها ٣,٣ مليون حالة - أي أكثر من ضعف عدد المواليد. وكان متوسط عدد حالات الإجهاض هو ٩٤ حالة لكل ١٠٠٠ من النساء اللاتي هن في سن الحمل (ازداد عدد حالات الإجهاض بالنسبة لكل ١٠٠ من المواليد من ٢٠٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٢ في عام ١٩٩٣). وكانت نسبة عدد النساء اللاتي يستخدمن طرق منع الحمل الحديثة هي ١٨,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٢٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٢.

٥٤ - وبين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ كانت هناك زيادة مطردة في نسبة الإصابة بالأمراض بين الأطفال دون سن الرابعة عشرة (استنادا إلى بيانات عن ١٠٠ ٠٠٠ طفل في تلك السن)، بما في ذلك جميع فئات الأمراض تقريبا. فقد ازدادت أمراض الدورة الدموية ١,٨ مرة، واضطرابات العظام - العضلات ١,٦ مرة، واضطرابات الدم والأجهزة المنتجة للدم ١,٥ مرة، وأمراض الأجهزة التناسلية - البولية والغدد الصماء ١,٥ مرة. وازدادت أمراض المواليد ١,٣ مرة ، بما فيها الأمراض الخبيثة التي ازدادت بنسبة ٦ في المائة، والسل النشط الذي ازداد بنسبة ٤٠ في المائة. وازداد عدد الأطفال المولودين بحالات شاذة ١,٣ مرة. وفي عام ١٩٩٠ كان سبع الأطفال يولدون مرضى أو يصابون بالمرض عقب ولادتهم، وارتفعت هذه النسبة إلى سدس عدد الأطفال في عام ١٩٩١ وإلى خمس عدد الأطفال في عام ١٩٩٢ وإلى ربع عدد الأطفال في عام ١٩٩٣.

٥٥ - وقد أخذت تظهر في الاتحاد الروسي حالة وبائية غير مواتية فيما يتعلق بالأمراض التناسلية وغيرها من الأمراض بما فيها الإيدز. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ كانت هناك ٢٦٤ امرأة في روسيا مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بينهن ١١١ فتاة.

٥٦ - وقد أدى عدم كفاية تمويل الصحة العامة إلى تخفيض الرعاية الطبية التي تكفلها الدولة للنساء والأطفال. ونتيجة لذلك تواجه صعوبات في تنفيذ برامج صحة الأم والطفل في الجمهوريات وفي إيجاد شبكة من مؤسسات صحة الطفل، إلخ.

٥٧ - تخفيض ما تنفقه الدولة على صيانة وتطوير رياض الأطفال وغيرها من مؤسسات الأطفال وعلى المدارس. ففي عام ١٩٩٢ تم تخفيض عدد مؤسسات رياض الأطفال بنسبة ٦ في المائة وانخفض عدد مؤسسات رياض الأطفال الجديدة بنسبة ٧٣ في المائة (مقارنا بما كان عليه في عام ١٩٩٠). وفي عام ١٩٩٣ انخفض عدد مؤسسات رياض الأطفال بنسبة ٤,٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٠ التحق برياض الأطفال ٦٦,٤ في المائة ممن هم في سن الالتحاق بها وانخفضت هذه النسبة في عام ١٩٩٣ إلى ٥٧ في المائة. وفي بداية عام ١٩٩٤ كان هناك نحو ٣٧٠ ٠٠٠ طفل ينتظرون دورهم في الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال. ويحتاج ثلث أبنية رياض الأطفال إلى إصلاحات أساسية أو يلزم استبدالها تماما. وينتقر ٣٠ في المائة من هذه الأبنية إلى المياه الجارية والمراحيض والتدفئة المركزية.

٥٨ - عدم كفاية الصيانة المادية والتقنية للمدارس: يحتاج أكثر من ٣٠ في المائة من المدارس إلى إصلاحات أساسية، ومنها ٦,٣ في المائة غير قابلة للإصلاح على الإطلاق. وتبلغ نسبة المدارس المجهزة تجهيزا كاملا بالخدمات والمرافق ٣٩ في المائة فقط. وبسبب عدم كفاية الأماكن كان ٢٤,٧ في المائة من التلاميذ في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٣ يذهبون إلى مدارسهم في نوبة ثانية و ٠,٥ في المائة منهم يذهبون إليها في نوبة ثالثة. وفي العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٣ ازداد عدد من يذهبون في نوبة ثانية بنسبة ١,٨ في المائة عما كان عليه في العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٢.

٥٩ - نظام التدريب المهني يواجه صعوبات كبيرة. كثير من المعدات في مؤسسات التدريب المهني الأساسي والمتوسط لا تستطيع تلبية الاحتياجات المعاصرة. ولا تملك هذه المؤسسات سوى ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من المعدات التقنية اللازمة لها، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢٠ في المائة فقط في بعض الفروع التكنولوجية. وفي السنتين الأخيرتين تم إغلاق حوالي ١٠٠ مؤسسة من مؤسسات التدريب المهني الأساسي والمتوسط.

٦٠ - البطالة: يتم الاعتراف رسميا منذ عام ١٩٩١ بوجود البطالة في روسيا. ففي ١٩٩١-١٩٩٢ ازداد عدد المواطنين العاطلين ٩ مرات. وفي نهاية عام ١٩٩٣ كان هناك ٥٠٠ ٨٣٥ من العاطلين المسجلين، يحصل ٦٥,٩ في المائة منهم على استحقاقات البطالة. ونحو ثلث العاطلين فصلوا من المشاريع والمنشآت والمؤسسات نتيجة للإغلاق أو إعادة التنظيم أو تخفيض عدد العاملين. وتمثل النساء ٦٥ في المائة من عدد العاطلين، و ٤٣,٢ في المائة منهن حاصلات على تدريب متخصص عال أو متوسط.

باء - المبادئ القانونية التي تكفل المساواة للمرأة في الاتحاد الروسي

٦١ - في الفترة التي انقضت منذ تقديم التقرير الدوري الثالث لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (١٩٩١)، حدثت تغييرات أساسية في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي نظام الحكم اقتضت تغييرات مقابلة في أسسها التشريعية.

٦٢ - وقد نص دستور الاتحاد الروسي الذي اعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

٦٣ - فالمادة ١٩ من دستور الاتحاد الروسي تنص على أن: "تكفل الدولة المساواة في الحقوق والحريات بغض النظر عن الجنس ... أو أي ظرف آخر". كما تنص على أن للرجال والنساء حقوق وحريات متساوية وفرص متساوية في التمتع بها".

٦٤ - ولا تشتمل تشريعات الاتحاد الروسي على أية نصوص تتناقض تناقضا مباشرا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. على أن النظام القائم لمنع التمييز ضد المرأة لا يزال غير فعال بما

فيه الكفاية. ذلك أنه لم يتم حتى الآن وضع سياسة حكومية عامة تقدم حلا شاملا لجميع المشاكل المتصلة بالتمييز ضد المرأة. والنظرة الأبوية التقليدية لمكان المرأة في المجتمع آخذة في التغير ببطء. ولم تنشأ آليات لإعمال القوانين تكفل التنفيذ العملي لجميع التدابير الحكومية للنهوض بالمرأة والإشراف على تنفيذ ما يتخذ من قرارات والمحاسبة عليها.

جيم - الآليات الوطنية: الهياكل والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن كفالة احترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في التطبيق

٦٥ - يجري حاليا في روسيا إنشاء الآليات الوطنية التي تكفل المساواة في الحقوق والفرص والقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد تم بالفعل إنشاء بعض عناصر هذه الآليات وهي تقوم الآن بوظائفها.

٦٦ - فقد أنشئت بمكتب رئيس الاتحاد الروسي لجنة المرأة والأسرة والديمغرافيا (قرار رئيس الاتحاد الروسي الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣). وهذه اللجنة هيئة استشارية جماعية مهمتها صياغة وتنسيق سياسة الحكومة فيما يتعلق بتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين الرجل والمرأة، وتحسين مركز المرأة، ودعم الأسرة، وحل المشاكل الديمغرافية في الاتحاد الروسي.

٦٧ - وأنشئت في دوما الدولة (المجلس الأدنى في الجمعية الاتحادية) لجنة باسم لجنة المرأة والأسرة والشباب.

٦٨ - وتوجد بوزارة الدفاع الاجتماعي في الاتحاد الروسي إدارة باسم إدارة شؤون المرأة والأسرة والطفل تتولى مسؤولية تنسيق السياسة العامة للدولة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية، وتحقيق المساواة الاجتماعية للمرأة، وضمان بقاء الطفل ونموه نموا صحيا.

٦٩ - وتعمل هذه الإدارة في تعاون مع الهيئات المركزية للسلطة التنفيذية الاتحادية، ومع الهيئات التنفيذية بجمهوريات الاتحاد الروسي والأقاليم والمناطق والكيانات المستقلة ذاتيا ومدينتي موسكو وسانت بطرسبورغ ومع الروابط والمنظمات العامة.

٧٠ - وتوجد بالوزارات والإدارات المختصة بالشؤون الاجتماعية أقسام تعنى بمشاكل المرأة.

٧١ - وتم إنشاء المجلس الوطني التحضيري للمؤتمر العالمي الرابع المعني بمركز المرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (قرار مجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

٧٢ - وعملا بقرار رئيس الاتحاد الروسي الصادر في ٤ آذار/مارس ١٩٩٣، تقوم حكومة الاتحاد الروسي بوضع برنامج اتحادي بشأن "المرأة الروسية" وهو برنامج شامل يتناول مشاكل مثل مركز المرأة في سوق العمل، وضمان حق المرأة في الحماية الصحية، وتنظيم الخدمات الاجتماعية للمرأة.

٧٣ - ويتوقع أن تكون نتائج البرنامج كما يلي:

تخفيف حالة الأزمة فيما يتعلق بالوظائف التي تشغلها المرأة وتحسين حالتها في سوق العمل بما يؤدي إلى استخدام موارد عمل المرأة على نحو أكثر فعالية؛

توفير الظروف التي تكفل عمليا حق المرأة في السلامة في مكان العمل؛

وقف الاتجاهات الصحية السلبية فيما يتعلق بالمرأة وبالسكان بوجه عام؛

إيجاد نظام شامل لمساعدة المواطنين في مواجهة المواقف الصعبة في الحياة.

٧٤ - ويوصى بأن تقوم الهيئات التنفيذية في التقسيمات الإدارية التي يتألف منها الاتحاد الروسي بإعداد برامج إقليمية مماثلة.

ثالثا - تنفيذ الاتفاقية

المادة ٢

٧٥ - إن مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة هو مبدأ مقرر في دستور الاتحاد الروسي وغيره من النصوص التشريعية: قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية*، والقانون الجنائي للجمهورية الروسية، وقانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الروسية، وقانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية، وقانون المخالفات الإدارية للجمهورية الروسية، وقانون العمل للاتحاد الروسي، وقانون الاتحاد الروسي "بشأن العمل في الاتحاد الروسي"، وغيرها من القوانين.

٧٦ - ويتضمن دستور الاتحاد الروسي قائمة واسعة بالمجالات التي يحظر فيها التمييز.

---

* هنا وفي سائر أجزاء النص سيستخدم اسم "الجمهورية الروسية" كاختصار للجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية عند الإشارة إلى قوانين الاتحاد الروسي التي اعتمدت قبل ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٧٧ - فبمقتضى المادة ١٧، تعتبر الحقوق والحريات الأساسية وفقا للمبادئ المعترف بها عموما ولمعايير القانون الدولي معترفا بها ومكفولة في الاتحاد الروسي. وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية غير قابلة للتصرف وهي ملك لكل فرد منذ الميلاد.

٧٨ - وبمقتضى المادة ١٩، تكفل الدولة المساواة في الحقوق والحريات بغض النظر عن الجنس. فللرجال والنساء حقوق وحريات متساوية وفرص متساوية في التمتع بها.

٧٩ - وتكفل المادة ٤٥ حماية الدولة لحقوق الإنسان وحرياته في الاتحاد الروسي. ولكل فرد من ذكر أو أنثى الحق في الدفاع عن حقوقه وحرياته بأية وسيلة لا يحظرها القانون.

٨٠ - وبمقتضى المادة ٤٦، تكفل لكل فرد من ذكر أو أنثى حماية حقوقه وحرياته في المحاكم. ويجوز الطعن أمام المحاكم فيما يتخذ من قرارات أو إجراءات (أو ما يتم من تراخ في اتخاذ الإجراءات) من جانب أجهزة الدولة وأجهزة الحكم المحلي والهيئات العامة والموظفين العموميين. ولكل فرد الحق، وفقا للاتفاقات الدولية التي يشترك فيها الاتحاد الروسي، في الطعن أمام الأجهزة المشتركة بين الولايات فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وحرياته بعد استنفاد جميع سبل الحماية القانونية المتاحة داخل الولاية.

٨١ - وبمقتضى المادة ٤٧، لا يجوز أن يحرم أحد من حقه في أن تنظر قضيته أمام المحكمة المختصة وأمام القاضي المختص وفقا للقانون.

٨٢ - وتكفل المادة ٤٨ لكل فرد الحق في محام مؤهل.

٨٣ - وثمة عدد من الحقوق الأكثر تحديدا قننت في أحكام مستقلة من أحكام دستور الاتحاد الروسي.

٨٤ - وعلى وجه الخصوص، فإنه فيما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة يقرر القانون الجنائي للجمهورية الروسية قواعد مقابلة من قواعد القانون الجنائي:

فالمادة ١١٧ تنص على جريمة الاغتصاب، أي الاتصال الجنسي المنطوي على عنف مادي أو تهديد أو استغلال لعجز الضحية؛

وتقرر المادة ١١٨ المسؤولية الجنائية للشخص الذي يكره شخصا آخر يعتمد عليه ماديا أو يكون في وضع المرؤوس بالنسبة له على علاقات جنسية أو على إشباع للرغبات الجنسية بأي شكل آخر؛

وتقرر المادة ١٣٤ المسؤولية الجنائية في حالة منع المرأة من المشاركة في الأنشطة الحكومية أو العامة أو الثقافية؛

وتقرر المادة ١٣٩ عقوبات جنائية لرفض تشغيل المرأة أو فصلها بسبب الحمل أو رفض تشغيل أو فصل أم مرضعة.

٨٥ - وهناك فصل خاص من القانون الجنائي للجمهورية الروسية - هو الفصل الثامن عشر - مخصص للجرائم التي تمثل بقايا للعادات المحلية:

فالمادة ٢٣٢ تقرر المسؤولية الجنائية عن دفع أو قبول ثمن للعروس؛

والمادة ٢٣٣ تنص على عقوبات جنائية لإكراه المرأة على الزواج أو منعها من الزواج؛

والمادة ٢٣٤ تقرر عقوبات جنائية لإبرام أي اتفاق وفقا للعادات المحلية يتعلق بزواج أي شخص دون السن القانونية للزواج؛

والمادة ٢٣٥ تقرر المسؤولية الجنائية في حالة تعدد الزوجات، أي معاشرة امرأتين أو أكثر في أسرة معيشية مشتركة.

٨٦ - وفي روسيا يجري الدفاع القانوني عن حقوق المرأة على نفس الأسس التي يجري عليها الدفاع القانوني عن حقوق الرجل، ويتم ذلك من خلال المحاكم الوطنية وغيرها من مؤسسات الدولة المختصة.

٨٧ - وبمقتضى المادة ١٤ من قانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية فإن إقامة العدالة الجنائية تتم على أساس المساواة أمام القانون وأمام المحاكم بغض النظر عن الجنس أو أية ظروف أخرى.

٨٨ - وبمقتضى المادة ٣ من قانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية فإن لكل فرد (رجلا كان أو امرأة) حق اللجوء إلى المحاكم، وفقا لما يقرره القانون، للطعن في انتهاك أي حق أو المنازعة في أي حق أو لحماية أية مصلحة مشروعة.

٨٩ - وبمقتضى المادة ٥ من قانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية فإن الدفاع عن أي حق لا يتم إلا في محكمة وعلى أساس المساواة أمام القانون وأمام المحاكم بغض النظر عن الجنس أو أية ظروف أخرى.

٩٠ - وبمقتضى قانون الاتحاد الروسي بشأن "إجراءات التظلم أمام المحاكم من الأفعال غير القانونية التي تقوم بها الهيئات الإدارية التابعة للدولة أو يقوم بها الموظفون التابعون للدولة وتمس حقوق المواطنين"، فإن لكل مواطن (سواء كان رجلا أو امرأة) حق التظلم أمام المحاكم إذا اعتبر أن فعلا (قرارا) غير مشروع

من جانب جهاز من أجهزة الدولة، أو جهاز من أجهزة الحكم المحلي، أو منشأة، أو مشروع أو شركاء في مشروع، أو هيئة عامة أو موظفي تلك الهيئة، قد انتهك حقوقه وحرياته.

٩١ - وبمقتضى قانون الاتحاد الروسي "بشأن مكتب المدعي العام بالاتحاد الروسي"، يجوز التقدم بشكوى إلى مكتب المدعي العام من أية أعمال غير مشروعة (بما في ذلك أية انتهاكات لحقوق المرأة). وللمدعي العام أيضا حق الاستئناف أمام المحاكم لحماية الحقوق أو المصالح المشروعة للمواطن.

٩٢ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣ تم اعتماد قانونين من قوانين الاتحاد الروسي أحدهما "بشأن اللاجئين" والآخر "بشأن المكرهين على إعادة التوطين"، وهما يحددان الحقوق الأساسية للاجئين والمكرهين على إعادة التوطين والتزامات هيئات الدولة المسؤولة عن مساعدتهم. وقد تم إعداد قواعد تحدد الأساس القانوني لتنفيذ القانونين على أساس المساواة في الحقوق بين المعاد توطينهم بغض النظر عن الجنس.

المادة ٣

٩٣ - ضمانا لتنمية المرأة تنمية كاملة والنهوض بها في المجال السياسي، تشتمل المادة ٣٢ من دستور الاتحاد الروسي على حكم يعطي مواطني الاتحاد الروسي (من الرجال والنساء) حق المشاركة في إدارة الدولة مباشرة أو من خلال ممثليهم والحق في انتخاب أعضاء أجهزة حكم الدولة وأجهزة الحكم الذاتي المحلي وفي أن ينتخبوا لتلك الأجهزة.

٩٤ - وفي الميدان الاجتماعي، تقرر المادة ٣٠ من دستور الاتحاد الروسي حق الجميع (رجالا ونساء) في تكوين الجمعيات، بما في ذلك حق تكوين النقابات لحماية مصالحهم. وحرية العمل مكفولة للجمعيات العامة. ولا يجوز إكراه أحد على الانضمام إلى أية جمعية أو على أن يصبح عضوا فيها.

٩٥ - وحق كل مواطن (رجلا كان أو امرأة) في الانضمام إلى الجمعيات يؤكده أيضا قانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المعمول به في روسيا "بشأن الجمعيات العامة"، وهو ينص في الواقع نصا مباشرا على إمكانية تكوين الهيئات النسائية (المادة ١).

٩٦ - وفي الميدان الاقتصادي، تؤكد المواد من ٣٤ إلى ٣٦ من دستور الاتحاد الروسي حق كل مواطن (رجلا كان أو امرأة) في حرية استخدام قدراته وممتلكاته في أي نشاط لتنظيم المشروعات أو أي نشاط اقتصادي آخر لا يحظره القانون. وحق الملكية الخاصة يحميه القانون. ولكل فرد الحق في تملك الممتلكات وحيازتها واستعمالها وإدارتها بمفرده أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين. ولا يجوز أن يحرم شخص تعسفا من ممتلكاته إلا بقرار من محكمة. ولا يجوز الاستيلاء على الممتلكات قهرا إلا لضرورة من ضرورات الدولة وبشرط أن يدفع مقدما تعويض مكافئ لها. وحق الميراث مكفول. وللمواطنين وما يكونونه من جمعيات

حق تملك الأرض. ولملاك الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية أن يمارسوا بحرية حيازة هذه الممتلكات واستعمالها وإدارتها بشرط ألا يضر ذلك بالبيئة أو يمثل اعتداء على حقوق الآخرين ومصالحهم.

٩٧ - كذلك ينص كل من القانون المدني للجمهورية الروسية وقانون "الملكية في الجمهورية الروسية" على المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين (رجالا ونساء) فيما يتعلق بتطبيق القانون المدني وحق الملكية.

٩٨ - وفي المجال الثقافي، تكفل المادة ٤٤ من دستور الاتحاد الروسي لكل فرد الحق في حرية النشاط الأدبي والفني والعلمي وغير ذلك من أنواع النشاط المبدع وأنواع التعليم. والملكية الفكرية يحميها القانون. ولكل فرد حق المشاركة في الحياة الثقافية، واستعمال المؤسسات الثقافية، والانتفاع بالكنوز الثقافية. وكل فرد ملزم بأن يهتم بالمحافظة على التراث التاريخي والثقافي وبحماية المعالم التاريخية والثقافية.

٩٩ - وبمقتضى التشريع الأساسي للاتحاد الروسي فيما يتعلق بالثقافة، فإن لكل مواطن، بغض النظر عن الجنس أو أية ظروف أخرى، حق غير قابل للتصرف في النشاط الثقافي (الحفاظ على القيم الثقافية وإيداعها ونشرها وتذوقها، بما في ذلك المثل الأخلاقية والجمالية، والنماذج المعيارية للسلوك، واللغات، واللهجات والنبرات، والتقاليد والعادات القومية، وأسماء الأماكن التاريخية، والفنون الشعبية، والفنون والحرف الفنية، والمنتجات الثقافية والفنية، وطرق ونتائج البحوث العلمية في مجال الأنشطة الثقافية، والمباني، والهياكل، والأشياء والتكنولوجيات ذات الأهمية الثقافية التاريخية، والمناطق والمواقع الفريدة في التاريخ الثقافي).

المادة ٤

١٠٠ - تحقيقا للمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، صدر قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن المهام ذات الأولوية في سياسة الدولة فيما يتعلق بالمرأة" (٤ آذار/مارس ١٩٩٣) الذي يعترف بتنفيذ سياسة عامة للدولة تهدف إلى النهوض بالمرأة كمسألة من المسائل ذات الأولوية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ويعطي القرار لعدد من المهام أولوية عالية، ومن بينها:

- توفير الظروف التي تكفل مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في أنشطة هيئات الدولة والمؤسسات العامة؛

- إنشاء المؤسسات وتوفير الضمانات الاقتصادية والقانونية اللازمة لإعمال حقوق المرأة في مكان العمل؛

- القضاء تدريجيا على الفجوة الموجودة تاريخيا في أجر المرأة عن عملها؛

- كفالة حق المرأة في السلامة في مكان العمل وحماية حياتها وصحتها كأم؛

- تضمين تشريعات الاتحاد الروسي ضمانات اجتماعية للمرأة العاملة، بغض النظر عن التظيم القانوني للمشروعات والمنشآت والمؤسسات التي تعمل بها؛

- تنظيم وتطوير الخدمات الاجتماعية التي تمكن الأبوين من الجمع بين الوفاء بالتزاماتهما الأبوية من ناحية والعمل والنشاط العام من ناحية أخرى.

١٠١ - وينص قرارا رئيس الاتحاد الروسي الصادران في ٥ حزيران/يونيه و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ على تدابير خاصة للدفاع الاجتماعي عن الحوامل ومن لهن أطفال دون سن الثالثة عند إلغاء المشروعات والمنشآت والمؤسسات.

١٠٢ - فعندما لا تستطيع امرأة حامل أو امرأة لها أطفال دون سن الثالثة العثور على عمل مناسب أو على وظيفة أخرى نتيجة لإلغاء مشروع أو منشأة أو مؤسسة، فإن الفترة من تاريخ فصلها إلى التاريخ الذي يبلغ فيه أطفالها سن الثالثة تعتبر فترة عمل متصلة لأغراض تخصيص منح التأمين التي تقدمها الدولة.

١٠٣ - وعندما يلغى مشروع أو منشأة أو مؤسسة ويترتب على ذلك تغيير لا إرادي في عمل المرأة الحامل أو المرأة التي لها أطفال دون سن الثالثة، أو عمل المرأة غير المتزوجة التي لها أطفال دون سن الرابعة عشرة أو أطفال معوقون دون سن السادسة عشر، فإن هؤلاء النساء يصبحن هن المتنازل لهن، أي الأفراد أو الكيانات القانونية التي تنتقل إليها ملكية المشروع أو المنشأة أو المؤسسة الملغاة ومواردها المالية وغير المالية. وفي حالة عدم وجود ما يتنازل عنه تكون أجهزة الدولة المختصة بالعمالة مسؤولة عن تقديم المساعدة في العثور على وظيفة مناسبة أو تغيير الوظيفة بالنسبة لهؤلاء العاملات وفقا لتشريع الاتحاد الروسي. وإذا تعذر على هؤلاء النساء العثور على عمل مناسب أو تغيير عملهم، فإن الفترة من تاريخ فصلهن إلى التاريخ الذي يبلغ فيه أطفالهن سن الثالثة يحسب ضمن فترة العمل لأغراض منح العلاوات بمقتضى نظام التأمين الاجتماعي الذي تكفله الدولة.

١٠٤ - ويتجه تطوير التشريع الروسي إلى أهداف تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، بما يكفل تساوي الفرص والإلغاء التدريجي للتدابير الخاصة. وهكذا فإنه حتى عام ١٩٩٠ كان للأم وحدها حق رعاية الأطفال الصغار (أقل من سنة واحدة). وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ صدر قرار من مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منح لأول مرة الحق في إجازة لرعاية الأطفال (دون سن الثالثة) للأم أو، وهذا متروك لتقدير الأسرة، إلى الأب أو الجدة أو الجد أو قريب آخر يقوم فعلا برعاية الأطفال. وقد تم الآن تعزيز هذا الحكم بالمادة ١٦٧ من قانون العمل في الاتحاد الروسي.

المادة ٥

١٠٥ - إن الغرض من المعايير القانونية المقررة في المادة ١١ من القانون الجنائي للجمهورية الروسية هو القضاء على ضروب التعصب وعلى الممارسات التقليدية القائمة على فكرة دونية المرأة أو تفوق الرجل على المرأة (انظر الفقرة ٢ من الجزء الثالث من هذا التقرير).

١٠٦ - وتقوم أجهزة الدولة المعنية بأنشطة إعلامية للتغلب على الأفكار النمطية عن مكان المرأة ودورها في المجتمع وتوجيه عناية وسائل الإعلام إلى مشاكل المرأة.

١٠٧ - وبمقتضى القرار الذي أصدره رئيس الاتحاد الروسي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ "بشأن التدابير التكميلية فيما يتعلق بالدفاع القانوني والاقتصادي عن الصحافة ومؤسسات نشر الكتب التابعة للدولة"، أدرجت المطبوعات المتعلقة بالمرأة ضمن مجموعة المطبوعات ذات الأولوية في الحصول على إعانات الدولة. وابتداء من عام ١٩٩٢ يحصل نحو ٢٠ من هذه المطبوعات على إعانات.

١٠٨ - وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣، صدر في روسيا ٣١ كتابا وكتيبا في طبعات بلغ مجموع نسخها ٢٤٧ ٥٥٠ نسخة تناولت مشاكل المرأة والدفاع عن الأم والطفل ومكافحة الصور الإباحية والعنف والقسوة.

١٠٩ - وتصدر حاليا في روسيا باللغة الروسية وبعض اللغات الأخرى أكثر من ١٠٠ صحيفة ومجلة مخصصة للمرأة، بينما كان عددها منذ ١٠ سنوات أقل من ١٠ صحف ومجلات.

١١٠ - وتنعكس المسائل المتعلقة بالدفاع الاجتماعي عن المرأة بانتظام في برامج التلفزيون والإذاعة المملوكة للدولة في روسيا، كما تنعكس في بعض البرامج والمسلسلات الخاصة. والغرض من هذه البرامج هو توجيه اهتمام الرأي العام إلى مشاكل المرأة وتبصير المرأة بحقوقها.

١١١ - وفي السنوات الأخيرة ظهرت على التلفزيون برامج "إني: امرأة"، و "Kozirnaya Dama" و "Shpilka" وغيرها؛ وأنشئت محطة للإذاعة باسم "أمل" تخصصت في توضيح المشاكل التي تواجهها المرأة.

١١٢ - وتنص المادة ٣٨ من دستور الاتحاد الروسي على أن تكفل الدولة الحماية للأم والطفل والأسرة. وتعتبر رعاية الطفل وتربيته حقا للوالدين وواجبا عليهما على السواء.

١١٣ - وبمقتضى المادة ٥٢ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية، يلتزم الوالدان بتربية أطفالهما والعناية بنموهم الجسماني وبتعليمهم. ولا يجوز للوالدين ممارسة حقوقهما بما يضر بمصالح الطفل.

١١٤ - وتقرر المادة ٥٤ من قانون الزواج والأسرة المساواة بين الوالدين في الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بأطفالهم؛ فجميع المسائل المتصلة بتربية الطفل يقررها الوالدان بالاتفاق فيما بينهما. وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق يتم البت في المنازعات بواسطة هيئات الوصاية ومشاركة الوالدين.

١١٥ - وتنص المادة ٥١ من قانون الزواج والأسرة على أن تكون للزوجين حقوق متساوية فيما يتعلق بتسمية الأطفال؛ ويكون لقب الطفل هو لقب الوالدين. فإذا كان للوالدين لقبان مختلفان، جاز أن يكون لقب الطفل هو لقب الأم أو لقب الأب بالاتفاق بين الوالدين، وتقوم هيئات الوصاية بالبت في الأمر في حالة عدم اتفاق الوالدين. وفي حالة إنهاء الزواج أو الاعتراف بفشله ورغبة الوالد الذي يستمر الطفل في العيش معه في إعطاء لقبه أو لقبها للطفل، تتخذ هيئة الوصاية، حسبما تراه محققا لمصالح الطفل، قرارا فيما يتعلق بتغيير لقب الطفل القاصر.

١١٦ - وإذا انفصمت رابطة الزوجية أو لم يستمر الوالدان لأي سبب آخر في العيش معا، فإن مسألة أي الوالدين يعيش معه الطفل القاصر تتقرر بالاتفاق فيما بينهما. وفي حالة عدم اتفاق الوالدين تفصل المحكمة في النزاع على أساس ما يحقق مصلحة الطفل (المادة ٥٥ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية).

١١٧ - ولأي من الوالدين إذا كان لا يعيش مع الأطفال الحق في رؤيتهم والمشاركة في تربيتهم. ولا يجوز لأي من الوالدين إذا كان الأطفال يعيشون معه أن يمنع الوالد الآخر من رؤيتهم والمشاركة في تربيتهم (المادة ٥٦ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية).

١١٨ - وبمقتضى المادة ١٦٤ من قانون المخالفات الإدارية للجمهورية الروسية، فإن الامتناع المتعمد من جانب الوالدين أو من يقوم مقامهما عن الوفاء بمسؤوليات تربية الأطفال القصر وتعليمهم ومنعهم من تعاطي المواد المخدرة بدون أن يصفها طبيب تترتب عليه المسؤولية الإدارية للوالدين أو من يقوم مقامهما.

١١٩ - ولا يحرم القانون المرأة غير المتزوجة من الحق في تبني أي طفل أو حضانته؛ وهو فضلا عن ذلك يعطي الأفضلية للمرأة عند البت في مسألة المسؤولية عن تربية الأطفال القصر.

المادة ٦

١٢٠ - بمقتضى المادة ٢٢ من دستور الاتحاد الروسي فإن لكل فرد الحق في الحرية وفي حرمة شخصه.

١٢١ - وقد تحمل الاتحاد الروسي الالتزامات التي تقررها اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير. ووفقا للمادة ٢٢٦ من القانون الجنائي للجمهورية الروسية فإن إدارة بيت للدعارة أو القيام بأعمال القوادة ابتغاء الكسب المادي تترتب عليهما مسؤولية جنائية.

١٢٢ - إن القانون لا يقرر مسؤولية جنائية عن البغاء، ولكن إفساد القصر، وإدارة بيوت الدعارة، وممارسة القوادة ابتغاء الكسب المادي، كلها جرائم يحاكم عليها وفقا للمادتين ٢١٠ و ٢٢٦ من القانون الجنائي للجمهورية الروسية. ووفقا للمادة ١٦٤-٢ من قانون المخالفات الإدارية للجمهورية الروسية يجوز إخضاع المرأة التي تمارس البغاء للمسؤولية الإدارية وفرض غرامة عليها.

١٢٣ - ولما لم تكن هناك إدارة مختصة بالبغاء في روسيا ومن ثم لا يفتضح أمر إفساد الشباب والقصر إلا عندما ترتكب مخالفة جنائية، فإنه لا توجد إحصاءات يعتمد عليها عن عدد من يمارسن البغاء، ولا تستطيع الدولة رصد هذه الظاهرة أو تقدير حجمها.

١٢٤ - ونقل مرض جنسي أو فيروس نقص المناعة البشرية إلى أي شخص آخر عن طريق العدوى يعرضه للمسؤولية الجنائية (المادتان ١١٥ و ١١٥-٢ من القانون الجنائي للجمهورية الروسية). واستمرار أي شخص في رفض العلاج من مرض جنسي بعد إخطار السلطات الصحية له بذلك يعرضه للمسؤولية الجنائية (المادة ١١٥-١ من القانون الجنائي للجمهورية الروسية).

١٢٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ أقر برلمان الاتحاد الروسي خطة اتحادية شاملة للفترة ١٩٩٣- ١٩٩٥ لمنع انتشار الإيدز في الاتحاد الروسي. ويشمل هذا البرنامج اتخاذ تدابير محددة لحماية المرأة من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية ومن الإيدز.

١٢٦ - وبمقتضى المادة ٣٧ من قانون الاتحاد الروسي "بشأن وسائط الإعلام الجماهيري" فإن إذاعات الراديو والتلفزيون ذات الطبيعة الجنسية الخاصة لا يسمح بها إلا بين الساعة ١١ مساء والساعة ٤ صباحا. وبيع المنتجات الإعلامية بالتجزئة حين تكون هذه المنتجات متخصصة في تقارير أو مواد ذت محتوى جنسي لا يسمح به إلا حين تكون هذه المواد مغلفة تغليفا خاصا ويكون بيعها في أماكن مخصصة لهذا الغرض. على أن انعدام الإشراف من جانب الدولة والسلطات الصحية يتيح الخروج على هذه الأنظمة في كثير من الأحيان.

١٢٧ - وفي عام ١٩٩٠ تم الإبلاغ عن ٠٠٠ ١٥ حالة من حالات الاغتصاب، وتم الإبلاغ عن ٤٠٠ ١٤ حالة في عام ١٩٩٣.

١٢٨ - والإبلاغ عن هذه الجريمة آخذ في التدهور. ففي عام ١٩٩٣ بلغت نسبة الإبلاغ ٨١,٥ في المائة وكان عدد ما لم يتم الإبلاغ عنه من هذه الجرائم يزيد بنسبة ١١,٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٢.

١٢٩ - وثمة حالات كثيـــرة من حالات الإهانة والتعذيب للمرأة من جانب الرجل. ففي عام ١٩٩٣ توفيت ٥٠٠ ١٤ امرأة نتيجة لمثل هذه الجرائم وتعرضت ٤٠٠ ٥٦ امرأة للتشويه أو غير ذلك من الأضرار الجسمية.

../..

١٣٠ - ومن أشكال العنف الذي يمارس ضد المرأة الإجهاض غير القانوني. فالإجهاض مباح قانونا، ولكن تم في عام ١٩٩٢ الإبلاغ عن نحو ٠٠٠ ١١ حالة من حالات الإجهاض المخالف للقانون تعرضت لها نساء قمن بزيارة عيادات الأمراض النسائية نتيجة لتعقيدات نشأت عن تلك الحالات. وربع النساء اللاتي يتوفين نتيجة لتعقيدات الحمل أو الوضع أو فترة ما بعد الوضع يتوفين نتيجة لإجهاض مخالف للقانون.

١٣١ - وبمقتضى القانون الجنائي للجمهورية الروسية فإن العقوبة القصوى - عقوبة الإعدام - لا تطبق على المرأة.

١٣٢ - ومن وسائل حماية النساء اللاتي يتعرضن للعنف إنشاء شبكات من المؤسسات يستطعن اللجوء إليها طلبا للمساعدة، والمساندة السيكولوجية، والتشاور الطبي، إلخ. ويجري الآن إنشاء هذه المؤسسات في إطار نظام الدفاع الاجتماعي الذي تتولاه الدولة، بمشاركة السلطات الاتحادية والسلطات المحلية والهيئات غير الحكومية. وقد انشئت مراكز من هذا القبيل في مدن فوركوتا وإيزيفيكس وكورسك وموسكو وبيرم وسمارا وسانت بطرسبورغ وساراتوف وتيومين وأولان - أودي وغيرها.

المادة ٧

١٣٣ - لجميع المواطنين في الاتحاد الروسي، بمقتضى المادة ٣٢ من دستور الاتحاد الروسي، حق المشاركة في إدارة شؤون الدولة مباشرة أو من خلال ممثليهم. وللمواطنين في الاتحاد الروسي الحق في أن ينتخبوا وأن يُنتخبوا لأجهزة الحكم في الدولة وأجهزة الحكم المحلي وحق المشاركة في الاستفتاءات. ولهم الحق على قدم المساواة في الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الدولة.

١٣٤ - وفضلا عن ذلك فقد نص على حقوق التصويت لجميع المواطنين في قانون الجمهورية الروسية "بشأن انتخاب رئيس الاتحاد الروسي"، وقانون الاتحاد الروسي "بشأن الاستفتاءات"، وقرارات رئيس الاتحاد الروسي "بشأن انتخاب المجلس الاتحادي للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي" (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، و "بشأن نشر النص المعدل لقانون انتخاب النواب لدوما الدولة لعام ١٩٩٣ والتعديلات والإضافات التي أدخلت على قانون الهيئات الاتحادية لاتخاذ القرارات في الفترة الانتقالية" (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) و "قانون انتخاب النواب لدوما الدولة" (١ شباط/فبراير ١٩٩٣).

١٣٥ - ولا تشتمل التشريعات المذكورة أعلاه على أية قواعد تمييزية أو أية قيود مفروضة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلد.

١٣٦ - وكانت زيادة عدد النساء في الهيئات التنفيذية نتيجة لازدياد وعيهن السياسي وقيام روابط مثل "اتحاد النساء الروسيات"، و "اتحاد نساء البحرية الروسيات" و اشتراك المشتغلات بالأعمال التجارية في روسيا في الحركة السياسية المسماة "نساء روسيا".

١٣٧ - وفي انتخابات دوما الدولة التي أجريت في عام ١٩٩٣ كان عدد المقاعد التي فازت بها الحركة السياسية المسماة "نساء روسيا" ٢١ مقعدا. وبلغ مجموع النساء اللاتي انتخبن للجمعية الاتحادية ٦٩ امرأة، أي ١١,٤ في المائة من مجموع عدد النواب. وفيما مضى كان مجموع عدد النساء بين النواب الروس المنتخبين ٥٦ امرأة (٥,٣ في المائة من العدد الكلي).

١٣٨ - وتؤلف النساء أكثر من نصف موظفي أجهزة السلطة التنفيذية على المستوى الاتحادي. وأعلى تمثيل لهن هو بين موظفي وزارة المالية بالاتحاد الروسي (٧٧ في المائة)، ووزارة الدفاع الاجتماعي، واللجنة الاتحادية للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية (٦٨ في المائة)، ووزارة الصحة والصناعة الطبية بالاتحاد الروسي (٦٦ في المائة). وفي لجنة الدولة للتفتيش الصحي والوبائي بالاتحاد الروسي تبلغ نسبة النساء بين الموظفين ٩٣ في المائة.

١٣٩ - وتمثل النساء في الاتحاد الروسي أكثر من ٥٠ في المائة من قضاة محاكم المقاطعات والمدن، و ٩٥ في المائة من الموثقين، و ٤٠ في المائة من المحامين.

١٤٠ - على أن تمثيل المرأة في الوظائف التنفيذية أقل من ذلك كثيرا.

١٤١ - فمن بين رؤساء الوزارات والإدارات الاتحادية توجد امرأتان (وزيرة الدفاع الاجتماعي بالاتحاد الروسي، وهي عضو في حكومة الاتحاد الروسي، ومديرة الإدارة الاتحادية الروسية للهجرة). وتبلغ نسبة النساء ١٦ في المائة من قضاة المحاكم العليا في الوحدات التي يتألف منها الاتحاد الروسي. وفي عام ١٩٩٢ كانت نسبة النساء بين كبار الموظفين التنفيذيين ١١ في المائة في الصناعة، و ٨ في المائة في الزراعة، و ١٠ في المائة في الاتصالات، و ١ في المائة في التشييد، و ٠,٧ في المائة في النقل.

١٤٢ - ونظرا لعدم كفاية تمثيل المرأة في الوظائف العليا بالهيئات التنفيذية وهيئات الإدارة، فإنها لا تستطيع ممارسة أي تأثير على عمليات اتخاذ القرار أو المشاركة الإيجابية في تنفيذ القرارات. وهذا يعرقل حل كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالنهوض بالمرأة في المجتمع.

١٤٣ - وبمقتضى المادة ٣٠ من دستور الاتحاد الروسي فإن لكل شخص حق الانضمام إلى الجمعيات، بما في ذلك إنشاء النقابات لحماية المصالح. وحرية عمل الجمعيات العامة مكفولة.

١٤٤ - ويتم العمل الاجتماعي للمرأة من خلال مشاركتها في أنشطة الهيئات العامة والروابط الجماهيرية.

١٤٥ - وتوجد حوالي ٣٠٠ هيئة نسائية مسجلة في الاتحاد الروسي، منها ٥ هيئات ذات مركز دولي، وهيئتان ذواتا مركز اتحادي، و ١٤ هيئة تعمل على مستوى الجمهوريات. وهناك مجالس ولجان لأمهات الجنود، واتحادات للأسر الكبيرة، وروابط واتحادات للنساء اللاتي لهن اهتمامات مهنية أو فنية مشتركة،

وفروع للمرأة في حركات السلام والبيئة وغيرها من الحركات. ويجري تشكيل نواد للمشتغلات بالأعمال التجارية ومنظمات تجارية جديدة.

المادة ٨

١٤٦ - لا تشتمل التشريعات في الاتحاد الروسي على أية أحكام تمييزية فيما يتعلق بحق المرأة في تمثيل حكومة الاتحاد الروسي وتمثيل الدولة على الصعيد الدولي.

١٤٧ - ومبدأ المساواة فيما يطلب من جميع الموظفين بغض النظر عن الجنس هو المبدأ الذي يستند إليه التشريع الروسي والقواعد التي تنظم اختيار الموظفين للعمل الدبلوماسي وغيره من الأعمال التي يقوم بها الموظفون المركزيون في وزارة الخارجية بالاتحاد الروسي والموظفون في المؤسسات الموجودة بالخارج، كما تستند إليه القواعد التي تنظم الترقية والنقل أثناء الخدمة.

١٤٨ - على أن عدد النساء الروسيات اللاتي يعملن بالمنظمات الدولية أو يشتغلن بالعمل الدبلوماسي مع التمتع بالمركز الدبلوماسي هو عدد قليل جدا.

١٤٩ - ففي عام ١٩٩٣ بلغت نسبة النساء بين موظفي وزارة الخارجية الروسية والمؤسسات التابعة لها في الخارج ٣٢,٥ في المائة، وكانت هناك امرأتان تشغلان منصب سفير الاتحاد الروسي (ثلاث في عام ١٩٩٢). وكانت نسبة من يتمتعن بالمركز الدبلوماسي ٣,٥ في المائة، وكانت هناك امرأة واحدة بين أعضاء مجلس وزارة الخارجية الروسية.

١٥٠ - وهناك عدد من الوظائف التي تنطوي على محافظة على الأمن (حملة الحقائب الدبلوماسية، وحراس الأمن الخاصون، والسائقون إلخ) يقتصر شغلها عمليا على الرجال. أما الوظائف الكتابية فتشغلها النساء بوجه عام.

١٥١ - وتعمل بالأمانة العامة للأمم المتحدة بنيويورك حوالي ٥٠ امرأة روسية، وهو تقريبا عدد من يعملن بأمانات المنظمات الدولية في جنيف (في وظائف تقنية أساسا).

١٥٢ - ومن الإجراءات التي يراد بها زيادة نسبة من يشغلن وظائف مسؤولة في وزارة الخارجية أنه تطبق عليهن شروط أقل تشددا بالنسبة للحصول على التدريب المتقدم في الأكاديمية الدبلوماسية؛ والمفروض في الأحوال العادية أن يتم تعيينهن في وظائف أو رتب لا تقل عن رتبة السكرتير الثاني، على أن يبدأ ذلك بمن يشغلن وظائف الملحق أو السكرتير الثالث.

١٥٣ - وقد توسعت روسيا في تمثيل المرأة في رصيد الأخصائيين المتاحين للعمل في المنظمات الدولية، كما اتخذت الترتيبات اللازمة لتدريب المرأة في كلية الاقتصاد الدولي بأكاديمية التجارة الخارجية لعموم روسيا، حيث كان الرجال وحدهم، قبل عام ١٩٩٠، هم الذين يدربون للعمل في المنظمات الدولية.

المادة ٩

١٥٤ - تقضي المادة ٦ من دستور الاتحاد الروسي بأن يكون الحصول على جنسية الاتحاد الروسي وإسقاطها وفقا للقانون الاتحادي وبأن تكون هذه الجنسية واحدة ومتساوية بغض النظر عن أساس الحصول عليها. ولا يجوز حرمان مواطن من جنسيته أو من حقه في تغييرها.

١٥٥ - وتقضي المادة ٦٢ من دستور الاتحاد الروسي بما يلي:

يجوز لمن يحمل جنسية الاتحاد الروسي أن يحمل جنسية دولة أخرى (الجنسية المزدوجة) وفقا للقانون الاتحادي أو لاتفاق دولي يكون الاتحاد الروسي طرفا فيه؛

ولا ينتقص حصول من يحمل جنسية الاتحاد الروسي، سواء كان رجلا أو امرأة، على جنسية دولة أجنبية من حقوقه أو حرياته أو يعفيه من التزاماته كمواطن روسي، ما لم ينص القانون الاتحادي على خلاف ذلك أو ينص عليه اتفاق دولي يكون الاتحاد الروسي طرفا فيه؛

ويتمتع الأجانب وعديمو الجنسية في الاتحاد الروسي بحقوق المواطنين الروس ويتحملون نفس التزاماتهم، باستثناء الحالات التي ينص عليها القانون الاتحادي أو اتفاق دولي يكون الاتحاد الروسي طرفا فيه.

١٥٦ - والحقوق المتساوية للرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها تؤكدها المواد ٢ و ١٢ و ١٣ من قانون الاتحاد الروسي "بشأن جنسية الجمهورية الروسية" وقانون الجمهورية الروسية "بشأن جنسية الجمهورية الروسية". ويكفل القانون احتفاظ المتزوجة بأجنبي بجنسيتها.

١٥٧ - وتقضي المادة ٦ من قانون الجمهورية الروسية "بشأن جنسية الجمهورية الروسية" بألا يغير جنسية مواطن أو مواطنة بالاتحاد الروسي زواجه أو زواجها من شخص لا يحمل جنسية الاتحاد الروسي أو انتهاء رابطة الزوجية بينهما.

١٥٨ - ولا يؤثر تغيير جنسية أحد الزوجين على جنسية الزوج الآخر.

١٥٩ - وتقضي المادة ٢٥ من قانون الجمهورية الروسية "بشأن جنسية الجمهورية الروسية" بأن تكون جنسية الأطفال دون سن الرابعة عشرة هي جنسية الأبوين، وبأنه يجوز تغيير جنسية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة بموافقتهم. ولا تتأثر جنسية الأطفال بتغيير جنسية الوالدين المحرومين من حقوق الوالدين. ولا يتطلب تغيير جنسية الأطفال موافقة الوالدين المحرومين من هذه الحقوق.

١٦٠ - وتقضي المادة ٢٦ من قانون الجمهورية الروسية "بشأن جنسية الجمهورية الروسية" بأن يترتب على تغيير جنسية كلا الوالدين تغيير مماثل في جنسية أطفالهما القصر.

١٦١ - ويجوز عند حصول أحد الوالدين على الجنسية الروسية حصول الطفل على هذه الجنسية بناء على طلب الوالد الذي حصل على تلك الجنسية مع موافقة كتابية من الوالد الآخر (المادة ٢٧).

١٦٢ - ويحتفظ الطفل الذي يحمل الجنسية الروسية بجنسيته إذا فقد أحد الوالدين هذه الجنسية. ويفقد الطفل جنسيته الروسية بناء على طلب الوالد الذي فقد هذه الجنسية مع موافقة كتابية من الوالد الذي احتفظ بها، بشرط أن يحصل، أو تحصل، على جنسية بلد آخر (المادة ٢٨).

المادة ١٠

١٦٣ - تقضي المادة ٤٣ من دستور الاتحاد الروسي بما يلي:

لكل فرد الحق في التعليم؛

وفرصة التعليم المجاني مكفولة في رياض الأطفال، وفي التعليم العام والثانوي، وفي التدريب المهني بمؤسسات التعليم العامة والبلدية أو بالمشروعات الاقتصادية؛

ولكل فرد الحق في تلقي التعليم العالي مجانا وعلى أساس تنافسي في مؤسسة تعليمية تابعة للدولة أو لإحدى البلديات أو في مشروع من المشروعات الاقتصادية؛

والتعليم العام الأساسي إجباري. وعلى الوالدين أو من يقوم مقامهما أن يضمن حصول أطفالهما على التعليم العام الأساسي؛

ويضع الاتحاد الروسي معايير للتعليم في الدولة الاتحادية ويقدم الدعم لمختلف أشكال التعليم والتعليم الذاتي.

١٦٤ - وتكفل المادة ٥ من قانون الاتحاد الروسي "بشأن التعليم" إتاحة فرصة التعليم بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو اللغة أو الجنس أو السن أو الحالة الصحية أو الوضع الاجتماعي أو المهني أو الملكية أو الأصل الاجتماعي أو مكان الإقامة أو الوضع الديني أو العقيدة أو الانتماء الحزبي. ولمن يحمل جنسية الاتحاد الروسي الحق في أن يتلقى التعليم العام مجانا وفي أن يتلقى، على أساس تنافسي، التعليم المهني في المؤسسات التعليمية التابعة للدولة أو للبلديات والتي تتوافر فيها المعايير التعليمية التي تقررها الدولة.

١٦٥ - وطبقا لبيانات عام ١٩٨٩، كانت هناك ٧٦٦ امرأة من كل ١٠٠٠ ممن تتجاوز أعمارهن ١٥ سنة تلقت تعليما ثانويا وتعليما عاليا (كاملا أو غير كامل). وكان العدد بالنسبة لسكان الحضر هو ١٢٣ امرأة وبالنسبة لسكان الريف هو ٦٠٣ من النساء. وكان هناك ٩٧ امرأة لم تحصل حتى على التعليم الأولي (وكان هؤلاء بوجه عام من المتقدمات في السن).

١٦٦ - وفي العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٣ بلغت نسبة النساء في مؤسسات التعليم العالي ٥٢ في المائة. وفي مؤسسات التعليم الثانوي المتخصص بلغت النسبة ٥٩ في المائة. وفي العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٣ بلغت نسبة الفتيات إلى الفتيان بين المقيدين في الكليات المهنية التقنية ٣٦,٩ في المائة.

١٦٧ - وفي مؤسسات التعليم بالاتحاد الروسي تتلقى المرأة، بوجه عام، تعليمها مع الرجل. وهم جميعا يدرسون نفس المقررات، ويستخدمون نفس الكتب الدراسية ونفس المعدات، ويقوم بتعليمهم نفس المعلمين مستخدمين نفس مواد التدريس ونفس الطرق ومعينات التدريس التقنية.

١٦٨ - وقد اتخذت مجموعة من التدابير المؤقتة التي تحد من فرص المرأة في الالتحاق بعدد من الوظائف. والسبب في ذلك هو أن تدريب الكوادر العاملة في مؤسسات التعليم التي تتولى التدريب المهني يتم وفقا لقوائم المهن التي تتوافر فيها المعايير التي وضعتها الدولة بالنسبة للتدريب المهني في الاتحاد الروسي. وفرص الشابات في الالتحاق ببعض المهن تحد منها قائمة الصناعات والحرف والأعمال التي تكتنفها ظروف صعبة وغير صحية يحظر فيها عمل المرأة.

١٦٩ - وفي مؤسسات التعليم التي تتولى التدريب المهني تعطى مزايا خاصة للمرأة ذات الأطفال الصغار: الالتحاق بالدراسة مجانا، وتنظيم مواعيد فردية لها، إلخ.

١٧٠ - وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التعليم العام فإن أغلبية النساء يلتحقن بأعمال لا تتطلب مستوى عاليا من التأهيل. وتبلغ نسبة النساء إلى الرجال الربع بين العاملين ذوي المؤهلات العالية.

١٧١ - وعلى الرغم من تساوي فرص المرأة العاملة في الحصول على التأهيل والتدريب المتقدم فإنها لا تستطيع دائما الاستفادة بهذه الفرصة بسبب زيادة أعبائها في الأسرة وفي الحياة اليومية.

١٧٢ - وتكافؤ فرص المواطنين في المشاركة الإيجابية في الرياضة والأنشطة البدنية يؤكدها التشريع الأساسي للاتحاد الروسي المتعلق بالتربية البدنية والرياضة. فالمادة ٣ من ذلك التشريع تنص على حق مواطني الاتحاد الروسي في المشاركة في التربية البدنية والرياضة (بما فيها الرياضة الاحترافية)، والانتماء إلى مؤسسات التربية الرياضية والرياضة، والمشاركة في قيادة حركات التربية البدنية والرياضة. وضمانا لإعمال هذه الحقوق، تقوم الدولة بتمويل أنشطة التربية البدنية والرياضة وفقا للبرامج المقررة وتوفر الدفاع القانوني عن المواطنين في مجال التربية الرياضية والرياضة.

المادة ١١

١٧٣ - انضم الاتحاد الروسي إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٢ المتعلقة بسياسة العمل، والتي تستهدف اعتماد الدول لسياسة تعاونية تتوخى تحقيق "العمالة الكاملة في عمل منتج تم اختياره بحرية".

١٧٤ - وفي السنوات الأخيرة حدثت تغييرات أساسية في الطرق التي تصدى بها الاتحاد الروسي لمشاكل العمل، بما فيها عمل المرأة.

١٧٥ - فالمادة ٣٧ من دستور الاتحاد الروسي تقضي بما يلي:

العمل حر. ولكل فرد الحق في حرية استخدام قدراته على العمل وفي اختيار نوع النشاط ونوع الوظيفة؛

والسخرة محظورة؛

ولكل فرد الحق أن يعمل في ظروف تتوافر فيها متطلبات السلامة والصحة، وفي الحصول على أجر لقاء عمله دون تمييز من أي نوع بحيث لا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى الذي يقرره القانون الاتحادي، والحق في التأمين ضد البطالة.

١٧٦ - وفي عام ١٩٩٣ كانت هناك ٣٤ مليون امرأة تشتغل في أعمال منتجة، أي نحو ٥٠ في المائة من مجموع عدد العاملين.

١٧٧ - وكانت الوظائف التي تعمل بها أعلى نسب من النساء هي وظائف التعليم العام (٨٠ في المائة)، والخدمات الصحية والاجتماعية (٨٤ في المائة)، والتجارة وتجارة التجزئة في الأغذية (٨٢ في المائة)، وهيئات التأمين والإقراض التابعة للدولة (٨١ في المائة).

١٧٨ - والطرق المستخدمة في تقدير مدى صعوبة عمل الأشخاص العاملين في مجالات حماية الصحة والتعليم والثقافة والعلوم وغيرها من الفئات لا تكفي لتقدير الطبيعة الخاصة لتلك الأعمال، مما يؤدي إلى التقليل من قيمتها وإدخال بعض عناصر التمييز. ففي تلك الأعمال التي تفضل المرأة العمل فيها تقل الأجور بأكثر من الثلث عن متوسط الأجور على الصعيد الوطني. على أنه نتيجة للتدابير التي اعتمدت لزيادة أجور الملتحقين بتلك الأعمال قل التفاوت بين أجورهم وأجور العاملين في الصناعة في النصف الأول من عام ١٩٩٣ عما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٢: ففي الخدمات الصحية والتعليم العام هبط التفاوت من ١,٩ - ١,٨ مرة إلى ١,٣ مرة؛ وفي الثقافة والفنون والعلوم والخدمات العلمية، حيث توجد أدنى الأجور في المجالات غير الإنتاجية، هبط التفاوت من ٢,١ مرة إلى ١,٦ مرة.

١٧٩ - وتحظر المادة ١٦ من قانون العمل للاتحاد الروسي رفض تشغيل أي شخص تعسفا. ويحظر القانون أي تقييد مباشر أو غير مباشر لحق العمل أو أي معاملة تفضيلية مباشرة أو غير مباشرة في استخدام العاملين على أساس الجنس أو أية ظروف أخرى لا تتصل بقدرات العامل.

١٨٠ - على أنه تحدث في الواقع انتهاكات للقانون الذي يقرر المساواة في استخدام العاملين. فيذكر حوالي ثلث المشروعات من مختلف أشكال الملكية أنها تعطي الأفضلية للرجل عند استخدام عمال الإنتاج (تحقيق أجراه مكتب المدعي العام بالاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢).

١٨١ - وبمقتضى تشريع خاص يجري العمل به لحماية ظروف عمل المرأة وصحتها، يحظر تشغيل المرأة في الأعمال الشاقة أو في ظروف عمل ضارة، أو في عمل تحت الأرض، باستثناء العمل غير الجسماني أو العمل في الخدمات الصحية أو خدمات المستهلكين (المادة ١٦٠ من قانون العمل بالاتحاد الروسي).

١٨٢ - ومع ذلك فإن نحو ٣ ملايين من النساء يعملن في الصناعة في ظروف عمل غير مواتية. وهناك انتهاكات للقانون المتعلق بحقوق ومزايا المرأة العاملة. وهكذا فإن المرأة تعمل ساعات عمل إضافية وتكلف بالعمل في ظروف غير صحية. وقد تبين من تحقيق أجراه مكتب المدعي العام بالاتحاد الروسي في ٤٠ مؤسسة اقتصادية أنه وقعت في ثلث هذه المؤسسات مخالفات للقانون فيما يتعلق بالحوامل حيث كلفن بالعمل ليلا أو تم فصلهن بالمخالفة للقانون.

١٨٣ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، أصدر مجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي قرارا بألا يزيد الوزن الأقصى للأحمال التي يجوز رفعها أو نقلها خلال عمل آخر (مرتين في الساعة) عن ١٠ كيلوغرامات. أما الأحمال التي يتم رفعها أو نقلها باستمرار خلال نوبة من نوبات العمل فلا يجوز أن يزيد وزنها عن ٧ كيلوغرامات. ولا يجوز أن يزيد الوزن الإجمالي للأحمال التي يتم نقلها خلال ساعة عمل واحدة عن ٧٥٠ ١ كيلوغراما من سطح العمل أو ٨٧٥ كيلوغراما من سطح الأرض. وينص القرار أيضا على أن تتضمن جداول الأجور المتفق عليها والاتفاقات الجماعية نصا يحظر فصل المرأة بسبب الأخذ بمعايير جديدة في العمل أو بسبب ميكنة عملها أو بسبب حاجتها إلى إعادة التدريب أو إعادة التأهيل.

١٨٤ - وبمقتضى قانون الاتحاد الروسي "بشأن العمل في الاتحاد الروسي"، يتعين توجيه سياسة الدولة إلى ضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، بغض النظر عن الجنس، عند إعمال حق العمل والاختيار الحر والدفاع الاجتماعي في مجال العمل. وينص القانون على ضمانات وظيفية إضافية بالنسبة لفئات معينة من المواطنين (بينها المرأة التي ترعى أطفالا في سن ما قبل الدراسة أو أطفالا معوقين، والآباء الذين يعولون أسرا كبيرة، وأولئك الذين يحتاجون إلى الدفاع الاجتماعي ويعانون صعوبات في العثور على عمل)، وذلك عن طريق توفير أماكن عمل إضافية وتنظيم برامج تدريب خاصة.

١٨٥ - وفي نهاية عام ١٩٩٣، بلغ عدد المسجلات كمتعطلات ٤٠٠ ٥٦٧ امرأة، أي ٦٧,٩ في المائة من مجموع عدد المتعطلين. وكانت نسبة المتعطلات ممن لهن أطفال دون سن السادسة عشرة ٥٢ في المائة.

١٨٦ - ويرجع ارتفاع نسبة النساء بين المتعطلين إلى زيادة انخفاض عدد الوظائف في "الفروع النسائية" من الاقتصاد، وتخفيض عدد الوظائف المكتبية وهي وظائف تشغل المرأة معظمها، وانخفاض قدرة المرأة على المنافسة نتيجة لفترات الانقطاع عن العمل (بسبب الحمل أو الوضع أو رعاية الأطفال) التي تميز المرأة العاملة.

١٨٧ - كذلك يرتبط ارتفاع نسبة النساء بين المتعطلين بحقيقة أنه كان يوجد في السنوات السابقة إفراط في تشغيل المرأة في الإنتاج المنظم (كانت نسبة العاملات من بين جميع من هن في سن العمل تصل في الواقع إلى ٩٠ في المائة).

١٨٨ - ومدة البطالة أطول في حالة النساء منها في حالة الرجال. ففي عام ١٩٩٣ كانت المرأة تحتاج إلى ٥ شهور في المتوسط حتى تجد عملا مقابل ٤ شهور بالنسبة للرجل.

١٨٩ - ومن بين المتعطلات يوجد حوالي ٤٠ في المائة دون سن الثلاثين، و ٧,٨ في المائة تحت سن التقاعد مباشرة، و ٤٣,٢ في المائة حصلن على تعليم عال أو تعليم ثانوي متخصص.

١٩٠ - واستحقاقات البطالة هي بوجه عام أقل بدرجة ملحوظة من الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذا وضع يمثل صعوبة خاصة بالنسبة لمن يقمن وحدهن بتربية أطفالهن.

١٩١ - وكجزء من البرنامج الاتحادي للمساعدة في الحصول على عمل، خططت مجموعة من التدابير بغرض مساعدة المرأة التي تجد صعوبة في الحصول على عمل. وتتجه سياسة الدولة في هذا المجال إلى تهيئة الظروف التي تزيد قدرة المرأة على المنافسة في سوق العمل من خلال برامج التدريب التي تمكنها من التكيف بسهولة مع ظروف السوق.

١٩٢ - وبمقتضى قانون الاتحاد الروسي "بشأن العمل في الاتحاد الروسي"، أعطيت الهيئات الإدارية المحلية الحق في إنشاء المشروعات الاقتصادية مع تخصيص حد أدنى من الوظائف لتشغيل المواطنين الذين يحتاجون بوجه خاص إلى الدفاع الاجتماعي أو الذين يجدون صعوبة في العثور على عمل.

١٩٣ - ويشتمل قانون العمل الروسي على أحكام خاصة تكفل للمرأة القيام بوظائفها الإنجابية.

١٩٤ - فالجزء الأول من المادة ١٧٠ من قانون العمل يحظر رفض تشغيل المرأة أو تخفيض أجورها لأسباب تتصل بحملها أو بكونها ذات أطفال. وفي حالة رفض تشغيل الحامل أو تشغيل امرأة لها أطفال دون سن الثالثة أو تشغيل أم غير متزوجة لها طفل دون سن الرابعة عشرة (السادسة عشرة إذا كان الطفل معوقا)، يتعين على الإدارة إخطارها كتابة بسبب الرفض.

١٩٥ - ورفض التشغيل أو الفصل بسبب الحمل، وكذلك رفض تشغيل أو فصل أم مرضعة، يعرض للمسؤولية الجنائية (المادة ١٣٩ من القانون الجنائي للجمهورية الروسية).

١٩٦ - والفصل، بناء على طلب الإدراة، لأي امرأة حامل أو امرأة لها أطفال دون سن الثالثة أو امرأة غير متزوجة لها أطفال دون سن الرابعة عشر (السادسة عشر في حالة الطفل المعوق) محظور إلا في حالة تصفية المشروع أو المنشأة أو المؤسسة حيث يكون الفصل مسموحا به لحتمية إعادة توزيع العمال. ويجوز للإدارة أيضا أن تقوم بإعادة التوزيع الإجبارية لهؤلاء النساء في حالة الفصل عند انتهاء مدة اتفاق عمل (عقد) محدد المدة. وخلال فترة إعادة التوزيع تحتفظ المرأة بمتوسط أجرها، ولكن لفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء اتفاق العمل (العقد) (الجزء ٢ من المادة ١٧٠ من قانون العمل في الاتحاد الروسي).

١٩٧ - ويوفر تشريع العمل حماية خاصة للمرأة الحامل والمرأة التي لها أطفال في سن الرضاعة. فمقتضى المادة ١٦١٤ من قانون العمل في الاتحاد الروسي تقرر للمرأة الحامل، بناء على شهادة طبية، معايير أقل بالنسبة للإنتاج أو ساعات عمل أقل أو تنقل خلال فترة الحمل إلى عمل آخر أقل مشقة بنفس مستوى الأجر.

١٩٨ - وتعدد المادة ١٦٠ من قانون العمل في الاتحاد الروسي أنواع العمل التي يحظر أو يقيد إلحاق المرأة بها.

١٩٩ - وضمانا لحق المرأة في ظروف أنسب تساعدها على النهوض بواجبات الأمومة، لا يجوز اشتغال المرأة التي لها أطفال دون سن الثالثة بالأعمال الليلية أو بعد ساعات العمل الرسمية أو في أيام العطلات أو إيفادها في مهمات (المادة ١٦٢ من قانون العمل في الاتحاد الروسي).

٢٠٠ - وللمرأة التي تفقد عملها وأجرها (دخلها) بسبب تصفية أو إعادة تنظيم مشروع أو منشأة أو مؤسسة الحق خلال الإثني عشر شهرا التالية لتاريخ الاعتراف الرسمي بتعطلها في إعانة من سلطات الدفاع الاجتماعي خلال فترة الحمل وإجازة الوضع تعادل الحد الأدنى للأجور (الفقرة ٣ من قرار رئيس الاتحاد الروسي الصادر في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ "بشأن تدابير الدعم الاجتماعي للمواطنين الذين يفقدون عملهم وأجورهم (دخلهم) ويعتبرون متعطلين طبقا للإجراءات المقررة").

٢٠١ - وبمقتضى المادة ١٦٧ من قانون العمل، يجوز لمن ترغب من النساء الحصول على الإجازة بجزء من الأجر لرعاية طفل دون سن ١٨ شهرا بالإضافة إلى إعانة تدفع من مكتب التأمين الاجتماعي التابع للدولة، ويجوز لها الحصول على إجازة إضافية بدون أجر لرعاية طفل دون سن الثالثة. ويجوز أيضا أن يحصل على هذه الإجازة كلها أو بعضها الأب الذي يقوم برعاية طفل أو أي قريب آخر يقوم فعلا بذلك.

٢٠٢ - وللمرأة التي لها أطفال دون سن ١٨ شهرا الحق، بالإضافة إلى فترات الراحة العادية وفترات تناول الوجبات، في الحصول على فترات للإرضاع خلال فترة العمل. وتحسب هذه الفترات ضمن وقت العمل ويدفع عنها أجر بالمعدل المتوسط للأجور (المادة ١٦٩ من قانون العمل بالاتحاد الروسي).

٢٠٣ - وتكفل المادة ٣٩ من دستور الاتحاد الروسي لكل شخص الضمان الاجتماعي في حالات الشيخوخة والمرض والعجز أو فقدان العائل لنفسه ولتربية أطفاله.

٢٠٤ - وبمقتضى المادة ١٠ من قانون الجمهورية الروسية "بشأن معاشات الدولة في الجمهورية الروسية" تستحق المرأة معاشا تقاعديا عندما تبلغ سن الخامسة والخمسين إذا كانت قد عملت لمدة ٢٠ سنة على الأقل (ويستحق الرجل هذا المعاش عند بلوغ سن الستين إذا كان قد عمل ٢٥ سنة على الأقل).

٢٠٥ - ولما كان تحديد استحقاقات المعاش التقاعدي يرتبط بظروف العمل الخاصة (المادة ١٢ من القانون المذكور أعلاه) فإن المرأة عموما تحصل على معاش أقل من معاش الرجل نظرا لاختلاف الشروط المتعلقة بالسن ومدة الخدمة.

٢٠٦ - وتتمتع المرأة بعدد من المزايا فيما يتعلق بالمعاش التقاعدي. فالمرأة التي لها خمسة أطفال أو أكثر قامت برعايهن حتى سن الثامنة، وأم الأطفال المعوقين التي قامت برعايتهم حتى تلك السنة، يحق لها الحصول على المعاش التقاعدي في سن الخمسين إذا كانت قد عملت لمدة ١٥ سنة على الأقل (المادة ١١ من قانون الجمهورية الروسية "بشأن معاشات الدولة في الجمهورية الروسية"). وعلاوة على ذلك فإن مدة الخدمة بالنسبة لأي منهما تشمل إجازة رعاية الأطفال والمعوقين، والفترة التي تقضيها الأم غير العاملة في رعاية أطفال دون سن الثالثة بما في ذلك ٧٠ يوما قبل الوضع، على ألا يتجاوز مجموع هذه المدة ٩ سنوات، والوقت الذي تقضيه المرأة المتزوجة من ضابط أو ملازم في البحرية أو ضابط صف أو جندي يعمل في مكان لا يستطيع فيه ممارسة تخصصه بسبب عدم القدرة على العثور على عمل، على ألا يتجاوز

مجموع هذه المدة ١٠ سنوات (المادة ٩٢ من قانون الجمهورية الروسية "بشأن معاشات الدولة في الجمهورية الروسية").

٢٠٧ - وينص قانون الاتحاد الروسي "بشأن العمل في الاتحاد الروسي" على منح حق التقاعد المبكر للمواطن المتعطل، بناء على اقتراح دوائر العمل، على ألا يتقدم ذلك بأكثر من سنتين عن الموعد الذي يقرره القانون.

٢٠٨ - وتنص المادة ٢٢ من التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن حماية صحة المواطنين على دفع علاوة حجر صحي لرعاية طفل دون سن السابعة إلى أحد الوالدين أو إلى فرد آخر من أفراد الأسرة طوال مدة الحجر الصحي أو العلاج دون ملازمة الفراش أو الإقامة مع الطفل في المستشفى، وإعانة لرعاية الطفل المريض الذي يتجاوز سن السابعة لمدة لا تزيد عن ١٥ يوما إذا تقرر طبيا أنه لا يحتاج لوقت أطول من ذلك.

٢٠٩ - ولا يقتصر نظام الدفاع الاجتماعي على مساعدة المحتاجين (في شكل إعانات ومدفوعات تعويضية) ولكنه يعزز المشاركة الإيجابية للمواطنين ويساعدهم على حل مشاكلهم بأنفسهم. وتبذل حكومة الاتحاد الروسي جهودا لتوفير الظروف المناسبة لنمو مشاريع الأسرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع العاملين لحسابهم.

٢١٠ - وتقوم الهيئات النسائية غير الحكومية، بالتعاون مع دوائر العمل ووزارة الدفاع الاجتماعي بالاتحاد الروسي، بعمل كبير في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الأسرة. وتم إعداد مجموعة من برامج التدريس الخاصة لتدريس أساسيات المبادرة الاقتصادية وإقامة المشروعات المستقلة.

٢١١ - ومن وسائل العمل على تشجيع المبادرة الاقتصادية للمرأة في روسيا تنظيم الأسواق المشتركة بين الأقاليم التي تستطيع فيها المرأة أن تتعلم إمكانيات استخدام أشكال العمل المختلفة التي تستطيع ممارستها (العمل في البيت، وإقامة المشروعات المستقلة). والغرض من هذه الأسواق هو تعزيز روح المبادرة الاقتصادية لدى المرأة وتبادل الخبرات في حل المشاكل الصعبة المتصلة بعمل المرأة، وزيادة قدرة المرأة على المنافسة في سوق العمل، ورفع الوعي القانوني لديها.

المادة ١٢

٢١٢ - بمقتضى المادة ٤١ من دستور الاتحاد الروسي فإن:

لكل شخص الحق في الرعاية الصحية والمساعدة الطبية. وتتولى مؤسسات الرعاية الصحية التابعة للدولة وللبلديات توفير المساعدة الطبية للمواطنين مجانا عن طريق استخدام مخصصات الميزانية ومدفوعات التأمين وغير ذلك من مصادر الإيرادات؛

ويتولى الاتحاد الروسي تمويل الرعاية الصحية وبرامج بناء الصحة الاتحادية، ويتخذ التدابير لتطوير نظم الرعاية الصحية التابعة للدولة أو للبلديات أو النظم الخاصة، ويشجع الأنشطة التي تسهم في تعزيز صحة البشر، وتنمية التربية البدنية والرياضة، ورعاية البيئة والمرافق الصحية، والحماية من الأوبئة؛

ويقرر القانون الاتحادي مسؤولية الموظف الذي يخفي أية حقائق أو ظروف تشكل خطرا على حياة البشر أو على صحتهم.

٢١٣ - وبمقتضى المادة ٤٢ من دستور الاتحاد الروسي، فإن لكل شخص الحق في بيئة مناسبة وفي الحصول على معلومات يطمأن إليها عن حالة البيئة، وفي التعويض عن أي ضرر يلحق بصحته أو ممتلكاته نتيجة لانتهاك القانون البيئي.

٢١٤ - وبمقتضى المادة ١٧ من التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن الرعاية الصحية للمواطنين، فإن لكل مواطن حقا غير قابل للتصرف في الرعاية الصحية، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو القومية أو اللغة أو الأصل الاجتماعي أو أية ظروف أخرى.

٢١٥ - ويوجه التشريع الأساسي عناية كبيرة للوقاية. فقد نص على معايير ووسائل رقابة قانونية مختلفة لتنظيم أنشطة الوقاية وتوفير أساس قانوني لتعريف وتحديد سلطات أجهزة الدولة على مختلف المستويات في هذا المجال.

٢١٦ - وفي عام ١٩٩٣ كان نظام الرعاية الصحية الذي تتولاه الدولة يشمل ٣٧,٣ ألف طبيب من أطباء أمراض النساء (٤,٧ لكل ألف امرأة) و ٧٢,٧ ألف طبيب من أطباء الأطفال (٢٢ لكل ١٠ آلاف طفل دون سن ١٤سنة). وكان هناك ١٠٩,٧ ألف سرير في المراكز الصحية للحوامل ومن هن في حالة المخاض (٣٠,٢ لكل ١٠ آلاف امرأة في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة)، و ١١٤,٥ ألف سرير لأمراض النساء (١٤,٥ لكل ١٠ آلاف امرأة)، و ٢٧٩,٤ ألف سرير للأطفال (٨٥,٦ لكل ١٠ آلاف طفل أقل من سن ١٤ سنة). وقد تدهورت جميع هذه المؤشرات بلا استثناء عما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

٢١٧ - وقد اتخذت حكومة الاتحاد الروسي تدابير إضافية لحماية حقوق المرأة والأسرة والأمهات.

٢١٨ - وتشمل برامج التأمين الصحي الأساسية التي تكفلها الدولة جميع المسائل المتعلقة بتوفير المساعدة الطبية في حالات الحمل والوضع وفي فترة ما بعد الولادة، والملاحظة الوقائية للمراهقات دون سن ١٨ سنة، والفحص الطبي الدوري، والزيارات المنزلية قبل الولادة وبعدها، وجميع أشكال منع الحمل، والوقف المبكر للحمل، والإشراف الطبي والاجتماعي في مراحل الحمل الأخرى.

٢١٩ - ومنذ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، زيدت مدة إجازة الحمل والوضع للمرأة إلى ٧٠ يوما قبل الوضع و ٧٠ يوما بعد الوضع (٨٦ في حالة وجود تعقيدات أثناء الوضع و ١١٠ في حالة وضع أكثر من طفل). وإجازة الحمل والوضع مكفولة بالكامل بغض النظر عن العدد الفعلي للأيام التي انقضت قبل الوضع (المادة ١ من القانون الروسي "بشأن التدابير الإضافية لرعاية الأم والطفل"، المادة ١٦٥ من قانون العمل بالاتحاد الروسي).

٢٢٠ - وبناء على شهادة طبية، تنقل المرأة الحامل إلى عمل أقل إرهاقا بأجر يعادل متوسط ما كانت تحصل عليه سابقا من أجر. وقد تم وضع التوصيات الصحية لتوزيع الحوامل توزيعا رشيدا بالنسبة إلى ٦٧ فرعا من فروع الإنتاج الصناعي والزراعي.

٢٢١ - واتخذت تدابير للتوسع في التشخيص قبل الولادة وفي الكشف الشامل على المواليد الجدد لتبين وجود أية أمراض وراثية. ونتيجة لذلك، تم الفحص بالأجهزة فوق الصوتية على جميع الحوامل في عام ١٩٩٢ (مقابل ٦٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٠).

٢٢٢ - وبمقتضى المادة ٢٣ من التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن الرعاية الصحية، تكفل التغذية الكافية للحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثالثة. ويشمل ذلك، حيث يقتضي الأمر، توفير المنتجات الغذائية، بناء على شهادة طبية، في مراكز أغذية خاصة وفي المحلات وفقا لإجراءات حددتها حكومة الاتحاد الروسي وحكومات جمهوريات الاتحاد الروسي.

٢٢٣ - ويعطي التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن الرعاية الصحية للمرأة الحق في أن تقرر لنفسها ما تراه بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بالأمومة. ولا يجوز التدخل الخاص (التعقيم الطبي) بغرض الحرمان من القدرة التناسلية أو كوسيلة لمنع الحمل إلا بناء على طلب كتابي من شخص يتجاوز سن ٣٥ سنة أو له أو لها طفلان على الأقل، على أن يتم ذلك تحت الإشراف الطبي وبموافقة الشخص، بغض النظر عن السن وعدد الأطفال.

٢٢٤ - ولكل امرأة في سن الحمل الحق في التلقيح الصناعي ونقل الجنين. وتنص المادة ٣٥ من التشريع الأساسي المذكور أعلاه على حق المرأة في المعلومات المتعلقة بإجراءات التلقيح الصناعي ونقل الجنين، وعلى الجوانب الطبية والقانونية لآثارهما، وعلى نتائج البحوث الطبية والوراثية، وعلى الأوصاف الخارجية للمانح وعلى جنسيته.

٢٢٥ - ولضمان التدخل الطبي في الوقت المناسب، يحق للمرأة الحامل الحصول مرة واحدة على منحة تمثل ٥٠ في المائة من الحد الأدنى لأجرها (بالإضافة إلى منحة الحمل والوضع) للفحص الإكلينيكي المبكر (في الاثني عشر أسبوعا الأولى) في إحدى عيادات الأمومة (المادة ٢ من القانون الروسي "بشأن التدابير التكميلية لحماية الأم والطفل").

٢٢٦ - وخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣، بدأ العمل على توفير فرص الانتفاع بوسائل منع الحمل وتدريب الأطفال الطبيين في مجال تنظيم الأسرة. وتدعم وحدات تنظيم الأسرة جميع الأعمال المتعلقة بتدريب الأطباء وزيادة مؤهلاتهم. ويجري الآن في روسيا صنع وسائل منع الحمل النحاسية التي توضع داخل الرحم.

٢٢٧ - وفي عام ١٩٩٠ بلغت نسبة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة بين منهن في سن الحمل ١٨,٩ في المائة، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٠,٤ في المائة في عام ١٩٩١ و ٢٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٢. ويتوقع في المستقبل القريب، نتيجة لنشر المعلومات وزيادة إنتاج وسائل منع الحمل، أن يتضاعف عدد النساء في سن الحمل اللاتي يستخدمن بانتظام وسائل مرغوب فيها من وسائل منع الحمل.

٢٢٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قامت رابطة "تنظيم الأسرة"، وهي رابطة روسية غير حكومية، بإنشاء ٢٥ مركزا من مراكز تنظيم النسل. وتم وضع برنامج اتحادي باسم "تنظيم الأسرة" للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥.

٢٢٩ - كذلك تم وضع برنامج اتحادي باسم "الأمومة المأمونة" كجزء من الحل الشامل لمشاكل رعاية الأم والطفل.

٢٣٠ - والإسعافات الطبية هي خدمة طبية تقدم مجانا بصفة أساسية. وهي تشمل علاج معظم الأمراض الشائعة كما تشمل علاج الإصابات والتسمم وغيرها من حالات الطوارئ والتدابير المتعلقة بالمرافق الصحية وبالعادات الصحية السليمة وبمقاومة الأوبئة، والوقاية الطبية من معظم الأمراض الخطيرة، ونشر المعلومات المتعلقة بالمرافق الصحية وبالعادات الصحية السليمة.

٢٣١ - وتقوم الإدارات المحلية بتحديد نطاق خدمات الإسعافات الأولية وفقا لبرامج التأمين الصحي الإجباري الإقليمية (المادة ٣٨ من التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن الرعاية الصحية).

٢٣٢ - وعلى الرغم من التدابير التي اعتمدت، فإن المؤشرات الأساسية لصحة الأم والطفل في روسيا مستمرة في التدهور. فقد ازداد معدل المرض بالنسة لكل فئات الأمراض تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٩١. فنصف النساء تقريبا ممن أكملن فترة الحمل أصبن بأمراض خطيرة، بينها التسمم المتأخر والأنيميا واضطرابات الجهاز الدوري والجهاز التناسلي - البولي.

٢٣٣ - ومعدل المرض بين الأطفال آخذ في الارتفاع. فهناك ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الأطفال في سن ما قبل الدراسة مصابون بأمراض مزمنة. وفي نهاية المرحلة المدرسية يكون ٤٠ في المائة من التلاميذ مقيدين في اختيار مهنتهم بسبب حالتهم الصحية. ويتبين من بعض الدراسات الخاصة أن نسبة من هم فعلا في حالة صحية جيدة من بين الأطفال في سن الدراسة لا تزيد عما يتراوح بين ١٠ و ١٤ في

المائة. والأمراض الأكثر شيوعا بين المرضى من الأطفال هي أمراض الرئة وأمراض الجهاز الهضمي وأمراض الجهاز العصبي.

٢٣٤ - ونتيجة لما قامت به الدولة من تخفيض مخصصات الرعاية الصحية والتوسع في الخدمات التي يدفع عنها مقابل أصبح من الصعب على قسم كبير من السكان الحصول على ما يحتاجون إليه من مساعدة المؤهلين تأهيلا عاليا.

٢٣٥ - وإشباع الطلب على الدواء في الرعاية الصحية آخذ في الهبوط: ففي عام ١٩٩٠ كانت نسبة الإشباع هي ٧٥ في المائة ثم انخفضت إلى ٦٩ في المائة في عام ١٩٩١ وإلى ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٣.

٢٣٦ - ومن بين ٧٦٠ دواء هاما تعتبر الحاجة إليها حاجة حيوية يتم استيراد ٣٠٠ دواء من الخارج.

المادة ١٣

٢٣٧ - بمقتضى المادة ٣٨ من دستور الاتحاد الروسي، تتولى الدولة حماية الأمومة والطفولة والأسرة.

٢٣٨ - وتحصل جميع الأسر التي لها أطفال على إعانات، كما تقدم مدفوعات تعويضية للأسر الحاضنة لغير أطفالها. ولا يقتصر تقديم هذه المدفوعات على الأم بل يمكن دفعها أيضا إلى أقرباء آخرين.

٢٣٩ - وبمقتضى المادة ٢٤٠ من قانون العمل، تدفع للمرأة علاوة في حالات الحمل والوضع. وبمقتضى قانون الاتحاد الروسي "بشأن التدابير التكميلية لحماية الأم والطفل"، تدفع للمرأة التي تزور عيادة من عيادات الأمومة في المراحل المبكرة للحمل منحة لمرة واحدة تعادل خمسة أضعاف الحد الأدنى لأجرها (قرار رئيس الاتحاد الروسي الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣).

٢٤٠ - وكان النظام الذي وضعته الدولة لمساعدة الأسر والأطفال في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، نظاما مؤقتا إلى حد ما، وكان يشتمل على المدفوعات التالية:

منحة شهرية لرعاية الأطفال دون سن ١٨ شهرا؛
منحة شهرية عن الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ شهرا وتقل عن ٦ سنوات؛
منحة شهرية عن أطفال الأم غير المتزوجة؛
منحة شهرية عن أطفال الجنود الذين يخدمون لفترة محددة؛
منحة شهرية عن الأطفال الذين يعيشون مع أوصياء؛
منحة شهرية عن الأطفال الذين يمتنع الوالدان عن دفع تكاليف إعالتهم؛

تعويض شهري عن الأطفال الذين لا يحصلون على منح أو معاشات وتكون أعمارهم دون سن ١٦ سنة؛
تعويض يدفع كل ثلاثة شهور للأسر التي لها أطفال قصر مقابل للزيادة في أسعار السلع الخاصة بالأطفال؛
مبلغ خاص يدفع سنويا لشراء الملابس؛
تعويض شهري يدفع عن طعام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٣ سنوات.

٢٤١ - ولترتيب أوضاع النظام الحالي للعلاوات الاجتماعية ومدفوعات التعويض، صدر قرار رئيس الاتحاد الروسي في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ "بشأن تحسين نظام العلاوات الاجتماعية والمدفوعات التعويضية التي تقدمها الدولة إلى الأسر ذات الأطفال وزيادة جداولها). وينص هذا القرار على ما يلي:

(أ) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تدفع علاوة شهرية واحدة عن كل طفل بدلا من العلاوات الاجتماعية والمدفوعات التعويضية التي كانت تدفع قبل ذلك. وتدفع هذه العلاوة كما يلي:

بنسبة ٧٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر عن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات؛
بنسبة ٦٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر عن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٦ سنة من المقيدين بالمدارس الابتدائية، ويستمر دفع هذه العلاوة حتى إتمام الدراسة بالمدارس.

(ب) علاوة شهرية تدفع للأم العاملة التي تكون في إجازة لرعاية الأطفال وذلك حتى بلوغهم سن ١٨ شهرا، وإلى الأم التي تكون في إجازة دراسية من العمل الإنتاجي أو تؤدي الخدمة العسكرية بعقد، أو لمن ينوب عن أي منهما، وذلك بنسبة ١٠٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر.

(ج) تزاد العلاوة الشهرية الواحدة التي تدفع عن الأطفال بمقتضى الفقرة (أ) بنسبة ٥٠ في المائة عن:

أطفال الأمهات غير المتزوجات؛
الأطفال الذين يمتنع والداهم عن دفع تكاليف إعالتهم أو في الحالات الأخرى التي ينص عليها تشريع الاتحاد الروسي حيث يستحيل دفع تكاليف الإعالة؛
أطفال المجندين الذي يستدعون للخدمة.

٢٤٢ - ويجري حاليا إعداد مشروع قانون للاتحاد الروسي بشأن علاوات الأطفال المقدمة من الدولة. وسيقرر هذا المشروع مبدأ المساواة بين الوالدين في حق تلقي مساعدة الدولة في رعاية الأطفال.

../..

٢٤٣ - وتحصل المرأة التي تنفصل من عملها بسبب إغلاق مشروع أو منشأة أو مؤسسة خلال فترة الحمل وإجازة رعاية الأطفال دون سن الثالثة على علاوة بنفس الأسس التي تصرف بها علاوة الأم العاملة.

٢٤٤ - وينص قرار أصدرته حكومة الاتحاد الروسي في ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ على دفع علاوة لمرة واحدة للاجئين ومن أكرهوا على إعادة التوطين.

٢٤٥ - وينص قرار أصدره رئيس الاتحاد الروسي في ٥ أيار/مايو ١٩٨٢ "بشأن التدابير الخاصة بالدعم الاجتماعي للأسر الكبيرة" على ما يلي:

منح المساعدة اللازمة لأرباب الأسر الكبيرة الراغبين في إقامة مزارع أو مشاريع صغيرة أو غيرها من الأنشطة التجارية؛

تخصيص قطع من الأرض لهذه الأغراض ومنحها مزايا فيما يتعلق بدفع ضريبة الأرض وإيجارها بغرض تحقيق الإعفاء الكامل أو الجزئي من هذه الضريبة خلال فترة محددة أو تخفيض نسبة الضريبة؛

توفير المساعدة المادية المجانية أو تقديم القروض بلا فوائد تعويضا عن النفقات المتكبدة في تطوير المشاريع الزراعية؛

الإعفاء الكلي أو الجزئي من دفع رسوم التسجيل بالنسبة للأفراد الذي يقومون بأنشطة تتعلق بتنظيم المشاريع الاقتصادية؛

مساعدة الأسر الكبيرة في الحصول على القروض بشروط ميسرة، والحصول على الإعانات والقروض المعفاة من الفوائد للحصول على مواد البناء ولبناء المساكن.

٢٤٦ - ويحدد قرار أصدره مجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) قواعد تقديم المنح لمواطني الاتحاد الروسي الذين يحتاجون إلى تحسين ظروف معيشتهم عن طريق بناء المساكن أو شرائها. وبمقتضى هذه القواعد فإن المواطنين الذين يحتاجون إلى تحسين ظروف معيشتهم ويقل الدخل الشهري لأفراد الأسرة الواحدة من أسرهم عن المستوى الذي تحدده الهيئة الممولة للمنحة (وزارة أو إدارة من وزارات أو إدارات الاتحاد الروسي، أو هيئة محلية مختصة أو مشروع أو هيئة) يحق لهم الحصول على منح لا ترد لبناء المساكن أو شرائها، بما في ذلك المنح التي تقتضي الحصول على ائتمانات مصرفية.

المادة ١٤

٢٤٧ - إن الهدف من الإصلاح الزراعي الذي يجري في روسيا منذ أوائل التسعينات هو إعادة التشكيل الكاملة للقطاع الزراعي ليصبح اقتصادا زراعيا متعدد الأشكال تستخدم فيه الممتلكات الخاصة من الأراضي وغيرها من وسائل الإنتاج لإيجاد اقتصاد سوقي يتميز بالكفاءة.

٢٤٨ - وهناك ٢١,١ مليون امرأة تعيش في المناطق الريفية، حيث يؤلفن ٥٣ في المائة من سكان الريف. وتوزيع نساء الريف بحسب العمر هو كما يلي: ٢٨ في المائة دون سن ١٩ سنة؛ و ٣٥ في المائة بين سن ١٩ سنة و سن ٤٩ سنة، و ٣٧ في المائة في سن ٤٩ سنة أو أكبر.

٢٤٩ - ونظرا لارتفاع مستوى هجرة النساء، وخاصة الشابات، فإن أغلبية سكان الريف هي من الرجال. وفي الفئة العمرية ٢٠ - ٢٩ سنة (وهي الفئة التي تتميز بأعلى معدل للزواج وللمواليد) توجد ٩٤٢ امرأة لكل ١٠٠٠ رجل.

٢٥٠ - وعدد الأسر وحجمها آخذان في الانخفاض. فطبقا لتعداد سنة ١٩٨٩، كانت ٦٢ في المائة من الأسر تتألف من ٢ - ٣ أشخاص، و ٢٣ في المائة من ٤ أشخاص، و ١٠ في المائة من ٥ أشخاص، و ٥ في المائة من ٦ أشخاص أو أكثر.

٢٥١ - وابتداء من عام ١٩٩٢ أخذت معدلات الوفيات تزيد على معدلات المواليد. ففي عام ١٩٩٢ كان معدل وفيات الأطفال هو ١٩,١ في الألف، وفي عام ١٩٩٣ بلغ هذا المعدل ٢١,٤ في الألف.

٢٥٢ - وهناك ٣,١ مليون امرأة تعمل في الإنتاج الزراعي، أي نحو ٤٠ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع. وهن يعملن بوجه عام في زراعة الخضروات وتربية الماشية - وهما فرعان يتميزان بكثافة العمل ولا تستخدم فيهما الآلات. وتشتغل ثلث النساء بأعمال تستخدم فيها الآلات، وتشتغل الأخريات بأعمال يدوية.

٢٥٣ - وتشكل النساء نصف من يعملون في ظروف عمل دون المستوى المناسب. وتعاني ثلث النساء الريفيات في الفئة العمرية ٤٦ - ٥٥ سنة أمراضا ناجمة عن اشتغالهن بأعمال شاقة وضارة.

٢٥٤ - ويبلغ متوسط الأجور في الزراعة أقل من نصف متوسطها في الصناعة، كما أن أجور النساء، ومعظمهن يشتغلن بأعمال لا تتطلب مهارة، هي دون المتوسط.

٢٥٥ - وتشكل النساء ثلث العاطلين في الريف الذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٢٠٠ عاطل. ومعظمهن حاصلات على تدريب مهني متوسط أو متخرجات من مدارس ثانوية خاصة، وثلثاهن حاصلات على تعليم ثانوي و ٥ في المائة منهن حاصلات على تعليم عال.

٢٥٦ - ويلتحق بمؤسسات حضانة الأطفال ٤٣ في المائة من أطفال الريف الذين هم في سن الالتحاق بهذه المؤسسات. وتقل التغطية بالعيادات الخارجية بنسبة ٢٩ في المائة عن المستوى الطبيعي. وفي عام ١٩٩٢ كان ما يتراوح بين ٥٠ و ٨٠ في المائة من البيوت الريفية محروما من المياه الجارية أو المجاري أو التدفئة أو الماء الساخن.

٢٥٧ - ويلقي تدهور الحالة الاجتماعية بعبء ثقيل على المرأة في المقام الأول ويؤدي إلى تدهور حالتهن الصحية. وهكذا فإن المرأة تنفق ما بين ٤ و ٥ ساعات يوميا في الأعمال المنزلية. وخمس عدد النساء لا يتمتعن بأكثر من ٤ إلى ٥ ساعات من النوم يوميا في فصل الشتاء تنخفض هذه الفترة إلى حوالي النصف خلال فصل الصيف.

٢٥٨ - وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣، اتخذت مجموعة من التدابير لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية. ففي بعض الحالات، منحت المرأة التي تعيش في المناطق الريفية وتشتغل بالزراعة مزايا إضافية بالمقارنة بالمرأة التي تعمل في المنشآت الصناعية. وأنشئت فئة خاصة هي فئة "العمل الزراعي" ضمن قائمة الصناعات والحرف والأعمال الشاقة أو الضارة التي لا يجوز استخدام المرأة فيها.

٢٥٩ - وابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حظر تشغيل المرأة التي يقل عمرها عن ٣٥ سنة في المصانع أو تربية الماشية أو تربية الدواجن أو صناعة الفراء في الحالات التي تنطوي فيها هذه الأعمال على استخدام السموم أو المبيدات الحشرية أو مزيلات التلوث، وأصبح من غير الجائز استخدام المرأة في مجموعة من المهام عددتها القائمة.

٢٦٠ - وتم اعتماد عدد من القواعد التنظيمية هدفها حل المشاكل المتصلة بعمل المرأة وبالدفاع الاجتماعي عنها وبحماية الأم والطفل.

٢٦١ - وابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، تقرر أن يكون أسبوع العمل بالنسبة للمرأة الريفية ٣٦ ساعة يدفع عنها أجر كامل، إلا إذا كانت هناك تشريعات أخرى تقرر عددا أقل من الساعات.

٢٦٢ - وتقرر ألا يقل الحد الأساسي للإجازة السنوية عن ٢٨ يوما.

٢٦٣ - وتمنح المرأة العاملة في الريف يوم راحة آخر كل شهر، إذا طلبت ذلك، بدون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض أجرها (الجزء ٢ من المادة ١٦٣-١ من قانون العمل بالاتحاد الروسي).

../..

٢٦٤ - ويتيح تنفيذ برنامج "العمل المأمون" تقليل حوادث العمل في المنشآت الزراعية بروسيا بنسبة ٢ في المائة وتقليل معدل المرض بنسبة ٣ في المائة سنويا.

٢٦٥ - وينص برنامج "كوادر APK في روسيا" على تدابير أريد بها اجتذاب المرأة إلى أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي الريفي.

المادة ١٥

٢٦٦ - تكفل المادة ١٩ من دستور الاتحاد الروسي لكل شخص المساواة أمام القانون وأمام المحاكم.

٢٦٧ - وبمقتضى المادة ٢٧ يكون لكل شخص موجود بطريقة شرعية في أراضي الاتحاد الروسي الحق في حرية الانتقال واختيار مكان إقامته. ولكل شخص حرية ترك أراضي الاتحاد الروسي. ولمواطني الاتحاد الروسي حق العودة إليه بحرية.

٢٦٨ - وبمقتضى المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الروسية لا يجوز اتخاذ الإجراءات الجنائية إلا في إحدى المحاكم.

٢٦٩ - وتنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي على أن يكون اتخاذ الإجراءات الجنائية على أساس المساواة بين المواطنين أمام القانون وأمام المحاكم بغض النظر عن الجنس.

٢٧٠ - وتنص المادة ٩ من القانون المدني للجمهورية الروسية على أن تمنح أهلية التمتع بالحقوق وتحمل المسؤوليات (الأهلية القانونية المدنية) إلى جميع مواطني روسيا على قدم المساواة (بغض النظر عن الجنس أو أية ظروف أخرى). وتنشأ الأهلية القانونية المدنية للمواطن (رجلا كان أو امرأة) منذ لحظة الميلاد وتنتهي بالوفاة.

٢٧١ - وبمقتضى المادة ١٢ من القانون المدني للجمهورية الروسية لا يجوز تقييد الأهلية القانونية لأحد أو تقييد مسؤوليته (رجلا كان أو امرأة) إلا في الظروف وبالطريقة التي ينص عليها القانون.

٢٧٢ - وتنص المادة ٣ من قانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية على أنه يجوز لكل شخص يتعلق به الأمر (رجلا كان أو امرأة) أن يلجأ إلى المحاكم، بالطريقة التي يقررها القانون، للدفاع عن حق منتهك أو متنازع عليه أو عن مصلحة يحميها القانون.

٢٧٣ - وتقضي المادة ٥ من قانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية بأنه لا يجوز نظر الدعاوى المدنية إلا أمام محكمة، وعلى أساس كفالة المساواة أمام القانون وأمام المحاكم لكل مواطن، بغض النظر عن الجنس أو أية ظروف أخرى.

المادة ١٦

٢٧٤ - يتضمن تشريع الاتحاد الروسي بشأن الزواج والأسرة نصوصا تقرر عدم التمييز ضد المرأة في العلاقات الأسرية.

٢٧٥ - فالمادة ٣ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية تقرر كمبدأ أساسي من مبادئ قانون الأسرة "تساوي الحقوق بين الرجل والمرأة في العلاقات الأسرية".

٢٧٦ - وتكفل المادة ٤ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية لكل مواطن حقوقا متساوية في العلاقات الأسرية. ولا يجوز أن يكون هناك تقييد مباشر أو غير مباشر من أي نوع لحقوق المواطن يحقق ميزة مباشرة أو غير مباشرة فيما يتعلق بالزواج أو العلاقات الأسرية على أساس الأصل أو المركز الاجتماعي أو الملكية أو الانتماء العرقي أو القومي أو الجنس أو التعليم أو اللغة أو الموقف الديني أو طبيعة المهنة أو محل الإقامة أو أية ظروف أخرى.

٢٧٧ - وتنص المادة ٥ من نفس القانون على أن تتولى الدولة حماية الأسرة ورعاية الأمومة وتشجيعها.

٢٧٨ - وتنص المادة ١٨ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية على أن يدخل الزوجان العلاقة الزوجية بالرضا المتبادل وعلى أن يختار أي من لقبيهما كلقب مشترك أو يحتفظ كل منهما بلقبه السابق.

٢٧٩ - وتنص المادة ١٩ على أن تتقرر المسائل المتعلقة بتربية الأطفال وغيرها من مسائل الحياة الأسرية بالاتفاق بين الزوجين. ولكل من الزوجين حرية اختيار عمله ومهنته ومحل إقامته.

٢٨٠ - وتقضي المادة ٢٠ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية بأن تصبح ممتلكات أي من الزوجين عند الزواج ملكية مشتركة لهما. وللزوجين حقوق متساوية في السيطرة على هذه الممتلكات وعلى استخدامها والتصرف فيها. وللزوجين حقوق متساوية في الممتلكات حتى ولو كان أحدهما منشغلا بتدبير شؤون البيت ورعاية الأطفال أو لم يكن له دخل مستقل لأية أسباب وجيهة أخرى.

٢٨١ - وتقضي المادة ٢١ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية بأنه في حالة تقسيم الممتلكات التي أصبحت ملكية مشتركة للزوجين يكون لكل منهما الحق في نصيب مساو لنصيب الآخر. ويجوز للمحاكم، في حالات معينة، الخروج على هذه القاعدة لصالح طفل قاصر أو مراعاة لمصلحة أحد الزوجين.

٢٨٢ - وتقضي المادة ٢٢ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية بأن ممتلكات الزوجين عند الزواج وأية ممتلكات أخرى يحصلان عليها خلال فترة الزواج كهدية أو إرث تصبح ملكية لكل منهما.

٢٨٣ - ويخضع للجزاءات الجنائية إكراه امرأة على الزواج أو على مواصلة المعاشرة أو منع امرأة من الزواج أو اختطافها بغرض الزواج، وكلها أعمال من بقايا العادات المحلية (المادة ٢٣٣ من القانون الجنائي للجمهورية الروسية).

٢٨٤ - وتقضي المادة ٢٥ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية بإلزام كل من الزوجين بإعالة الآخر ماديا. وفي حالة رفض هذه الإعالة يكون للطرف العاجز المحتاج إلى المساعدة المادية، وللزوجة خلال فترة الحمل ولمدة ثمانية عشر شهرا، بعد الوضع الحق في الإعالة (النفقة) من الطرف الآخر، بناء على أمر من المحكمة، إذا كان هذا الطرف قادرا على تقديمها.

٢٨٥ - ويستمر حق الطرف العاجز المحتاج في إعالة الطرف الآخر له حتى بعد انفصام رابطة الزوجة إذا كان العجز سابقا على انفصامها أو حدث خلال السنوات اللاحقة لانفصامها. وإذا كانت مدة الزواج طويلة، يكون من حق المحكمة أن تأمر بدفع نفقة للزوجة المطلقة أو الزوج المطلق. ولا يستمر ذلك، في حالة بلوغ هذا الزوج سن التقاعد، لأكثر من خمس سنوات من تاريخ انفصام رابطة الزوجية. وتظل الزوجة محتفظة بحقها في إعالة زوجها لها خلال فترة الحمل ولمدة ثمانية عشر شهرا بعد الوضع إذا كان الحمل قد بدأ قبل انفصام رابطة الزوجية.

٢٨٦ - ويكون انفصال الزوجين في حالة وجود أطفال قصر خاضعا لنظر المحاكم (المادتان ٣٢ و ٣٣ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية). وبمقتضى المادة ٣١ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية لا يجوز للزوج بدون موافقة زوجته الشروع في إجراءات الطلاق خلال فترة حمل الزوجة ولمدة سنة واحدة بعد الوضع. وتقضي المادتان ٢٦ و ٣٥ من ذلك القانون بأنه يجوز للمحاكم عند انفصام رابطة الزوجية أن تأمر أحد الزوجين بإعالة الزوج الآخر. وتحمي المحكمة حقوق الزوجة في الممتلكات عند انفصام رابطة الزوجية (المادة ٣٦). وإذا ولد طفل لأبوين لم يعودا متزوجين، يكون للزوجة، بمقتضى المادة ٤٨، الحق في اللجوء إلى المحاكم لإثبات أبوة الطفل. وبمقتضى المادتين ٦٧ و ٦٨ من القانون المشار إليه، يجوز للمحكمة إلزام الوالدين بإعالة الطفل القاصر بأمر إعالة يصدر عنها.

٢٨٧ - وبمقتضى المادة ٧٣ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية يجوز أن يؤمر الوالدان اللذان يعولان طفلا قاصرا بتقاسم التكاليف الإضافية التي تنشأ عن ظروف استثنائية (مرض خطير، أو تشوه يتعرض له الطفل،إلخ). وتقرر المحكمة طريقة اقتسام التكاليف على أساس الظروف المادية والعائلية للوالدين.

٢٨٨ - ويجوز حرمان أي من الوالدين أو كليهما من حقوق الوالدية في حالة رفض الوفاء بالتزامات تربية الطفل، أو في حالة استغلال حقوق الوالدية، أو سوء معاملة الأطفال، أو في حالة التأثير الضار على الأطفال بسبب السلوك غير الأخلاقي أو المناهض للمجتمع أو بسبب إدمان تعاطي الكحول أو المخدرات. ولا يجوز الحرمان من حقوق الوالدية إلا وفقا لإجراءات المحاكم (المادة ٥٩ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية).

٢٨٩ - ويقضي التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن الرعاية الصحية للمواطنين بأن "يكون لكل مواطن الحق، بعد الموافقة الطبية، في الاستشارة المجانية فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، وعند وجود مرض ذي أهمية اجتماعية أو مرض يشكل خطرا على الآخرين، وفيما يتعلق بالجوانب الطبية والوراثية للأسرة والعلاقات الزوجية، وفي الاستشارات الطبية والوراثية وغيرها من الاستشارات، وفي إجراء الاختبارات في مؤسسة من مؤسسات الرعاية الصحية التابعة للدولة أو للبلديات لمنع إمكانية توريث المرض لذرية الوالد أو الوالدة".

٢٩٠- ويجوز تعيين وصي على الطفل الذي يقل عمره عن ١٥ سنة إذا اعتبرته المحكمة غير متمتع بالأهلية القانونية نتيجة لمرض عقلي أو ضعف عقلي. ويجوز تعيين قيمين على القصر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة إذا كانوا عاجزين بسبب حالتهم الصحية عن ممارسة حقوقهم أو النهوض بمسؤولياتهم، وعلى الأشخاص الذين تقرر المحكمة أن أهليتهم القانونية ناقصة بسبب سوء استعمال الشراب أو المخدرات (المادة ١٢١ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية).

٢٩١ - وللرجال والنساء حقوق متساوية في التعيين كقيمين أو أوصياء. ولا يجوز أن يعين قيما أو وصيا أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة، أو أي شخص حرم من حقوق الوالدية، أو أي شخص اعتبرته المحكمة معدوم الأهلية القانونية أوناقص الأهلية القانونية (المادة ١٢٦ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية).

٢٩٢ - وتحدد المادة ١٥ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية شروط الزواج كما يلي: يتعين أن يكون الزواج برضا الشخصين المقبلين على الزواج وأن يكون هذان الشخصان في سن الزواج. وسن الزواج المقررة هي ١٨ سنة. ويجوز للسلطات المحلية في بعض الحالات الاستثنائية تخفيض سن الزواج بما لا يزيد عن سنتين.

٢٩٣ - وتنص المادة ١٣ من قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية على أن يتم الزواج في مكتب تسجيل تابع للدولة. وهذا التسجيل لازم لتحقيق مصالح الدولة والمجتمع ولحماية الحقوق الشخصية وحقوق الملكية وحماية مصالح الزوجين والأطفال.

٢٩٤ - وتوجد حاليا مشكلة تتعلق بوثائق اللاجئين الذين يعيشون في روسيا. وقد أدى انعدام وجود قواعد تسمح لمكاتب السجل المدني بتزويد اللاجئين ومن أكرهوا على إعادة التوطين بالوثائق اللازمة إلى إعاقة التنفيذ الكامل للدفاع عن حقوق هؤلاء المواطنين.

رابعا - التشريعات المتعلقة بالمرأة والمشار إليها في التقرير

١ - دستور الاتحاد الروسي (١٩٩٣).

٢ - القانون الجنائي للجمهورية الروسية (١٩٦٠)

٣ - قانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الروسية (١٩٦٠)

٤ - القانون المدني للجمهورية الروسية (١٩٦٤).

٥ - قانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية (١٩٦٤).

٦ - قانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية (١٩٦٩).

٧ - قانون المخالفات الإدارية للجمهورية الروسية (١٩٨٤).

٨ - قانون العمل للاتحاد الروسي الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (المعدل بقانون الاتحاد الروسي "بشأن إدخال بعض التغيرات والإضافات على قانون العمل للجمهورية الروسية").

٩ - قانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "بشأن الروابط العامة" (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠).

١٠ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن الاستفتاءات" (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠).

١١ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن معاشات الدولة في الجمهورية الروسية" (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠).

١٢ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن ممتلكات الفلاحين (المزارع)" (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠).

١٣ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن الملكية في الجمهورية الروسية" (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠).

١٤ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن انتخاب رئيس الجمهورية الروسية" (٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩١).

١٥ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن جنسية الجمهورية الروسية" (٢٨ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩١).

١٦ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن تغيير اسم الجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية" (٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١).

١٧ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن وسائط الإعلام الجماهيري" (٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١).

١٨ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن المهن في الاتحاد الروسي" (١٩٩١، المعدل والمضاف إليه بقانون الاتحاد الروسي الصادر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢).

١٩ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن التدابير التكميلية لحماية الأم والطفل" (٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢).

٢٠ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن مكتب المدعي العام بالاتحاد الروسي" (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢).

٢١ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن التعليم" (١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢).

٢٢ - التشريع الأساسي للاتحاد الروسي "بشأن الثقافة" (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢).

٢٣ - قانون الاتحاد الروسي بشأن "إجراءات التظلم أمام المحاكم من الأفعال غير القانونية التي تقوم بها الهيئات الإدارية التابعة للدولة أو يقوم بها الموظفون التابعون للدولة وتمس حقوق المواطنين" (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣).

٢٤ - التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن "التربية البدنية والرياضة" (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣).

٢٥ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن إدخال تعديلات وإضافات على قانون الجمهورية الروسية "بشأن جنسية الجمهورية الروسية" (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

٢٦ - التشريع الأساسي للاتحاد الروسي بشأن الرعاية الصحية للمواطنين (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣).

٢٧ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن المكرهين على إعادة التوطين" (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣).

٢٨ - قانون الاتحاد الروسي "بشأن اللاجئين" (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣).

٢٩ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن التدابير التكميلية فيما يتعلق بالدفاع القانوني والاقتصادي عن الصحافة ومؤسسات نشر الكتب التابعة للدولة" (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٢).

٣٠ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن التدابير الخاصة بالدعم الاجتماعي للأسر الكبيرة" (٥ أيار/مايو ١٩٩٢).

٣١ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن التدابير الخاصة بالدعم الاجتماعي للمواطنين الذين يفقدون وظائفهم وأجرهم (دخلهم) والمسجلين رسميا كمتعطلين" (٢ تموز/يوليه ١٩٩٢).

٣٢ - قرارا رئيس الاتحاد الروسي "بشأن إعادة التوزيع الإجبارية لبعض فئات العمال عند إغلاق المشروعات والمنشآت والمؤسسات" (٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢).

٣٣ - قرارا رئيس الاتحاد الروسي "بشأن جداول الدعم الاجتماعي والمدفوعات التعويضية للأسر والأطفال وغيرهم من فئات المواطنين" (٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣).

٣٤ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن المهام ذات الأولوية في سياسة الدولة فيما يتعلق بالمرأة" (٤ آذار/مارس ١٩٩٣).

٣٥ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن الموافقة على النص المنقح لقانون اختيار النواب لدوما الدولة لعام ١٩٩٣ والتعديلات والإضافات لقانون هيئات الحكم الاتحادية في الفترة الانتقالية" (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

٣٦ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن انتخاب المجلس الاتحادي للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي" (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

٣٧ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن لجنة المرأة والأسرة والديمغرافيا التابعة لرئيس الاتحاد الروسي" (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

٣٨ - قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن تحسين نظام العلاوات الاجتماعية والمدفوعات التعويضية التي تقدمها الدولة إلى الأسر ذات الأطفال وزيادة جداولها" (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

../..

٣٩ - قرار مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "بشأن التدابير العاجلة لتحسين حالة المرأة ورعاية الأم والطفل وتعزيز الأسرة" (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠).

٤٠ - قرار مجلس السوفيات الأعلى للجمهورية الروسية "بشأن التدابير العاجلة لتحسين حالة المرأة والأسرة الريفية ورعاية الأم والطفل في الريف" (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠).

٤١ - قرار مجلس وزراء الجمهورية الروسية "بشأن إصلاح أسعار التجزئة والدفاع الاجتماعي عن سكان الجمهورية الروسية" (٢٠ آذار/مارس ١٩٩١).

٤٢ - قرار مجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي "بشأن تدابير تقديم المساعدة إلى اللاجئين ومن أكرهوا على إعادة التوطين" (٣ آذار/مارس ١٩٩٢).

٤٣ - قرار مجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي "بشأن المعايير الجديدة للحد من الوزن المسموح به للأحمال الثقيلة التي ترفعها أو تنقلها المرأة" (٦ شباط/فبراير ١٩٩٣).

٤٤ - قرار مجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي "بشأن جداول وإجراءات دفع علاوات الخبز للفئات المحتاجة من المواطنين" (٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

٤٥ - قواعد منح مواطني الاتحاد الروسي المحتاجين لتحسين ظروف سكنهم إعانات لا ترد لبناء أو شراء المساكن (صدر كقرار لمجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

٤٦ - تعليمات مجلس وزراء - حكومة الاتحاد الروسي بشأن إنشاء مجلس وطني للتحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بمركز المرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم ولعقد هذا المؤتمر (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

٤٧ - قرار وزارة الصحة بالجمهورية الروسية "بشأن تدابير تنفيذ قانون الاتحاد الروسي 'بشأن التأمين الطبي على مواطني الجمهورية الروسية'" (٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢).

٤٨ - قرار وزارة العمل والتوظيف بالاتحاد الروسي بشأن "القواعد المؤقتة لتوزيع حصص الوظائف في المشروعات والمنشآت والمؤسسات على الأشخاص المحتاجين للدفاع الاجتماعي" (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢).

٤٩ - قانون انتخاب النواب لدوما الدولة (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

المرفقات

المرفق الأول

عدد الرجال والنساء

(بالملايين في بداية السنة)

الرجال		النساء
٦٩,١	١٩٩٠	٧٨,٦
٦٩,٤	١٩٩١	٧٨,٧
٦٩,٥	١٩٩٢	٧٨,٨
٦٩,٦	١٩٩٣	٧٨,٧
٦٩,٥	١٩٩٤	٧٨,٥

المرفق الثاني

حالات الزواج والطلاق ومعدلات الزواج والطلاق العامة

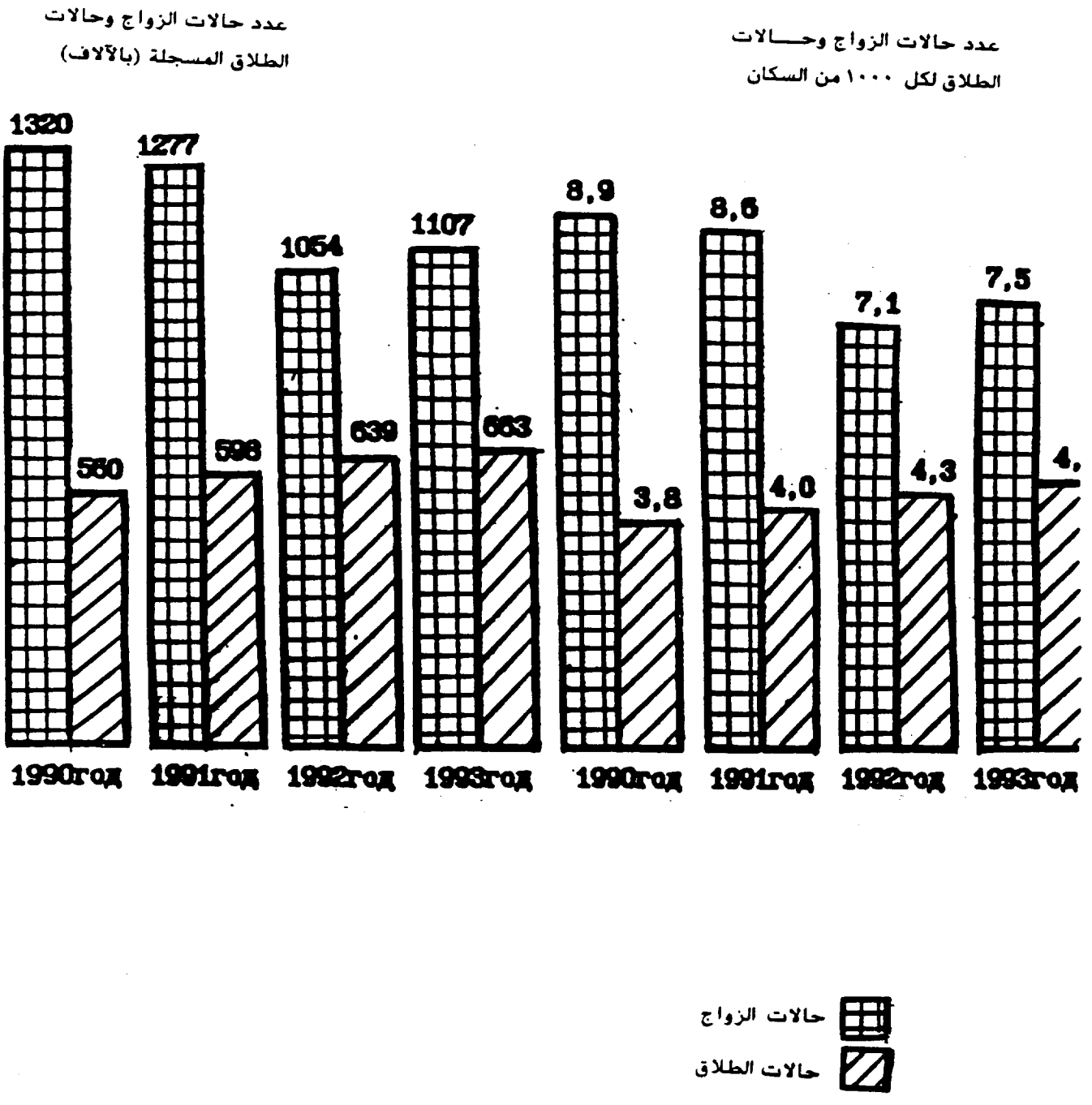

../..

المرفق الثالث

العمر المتوقع عند الميلاد

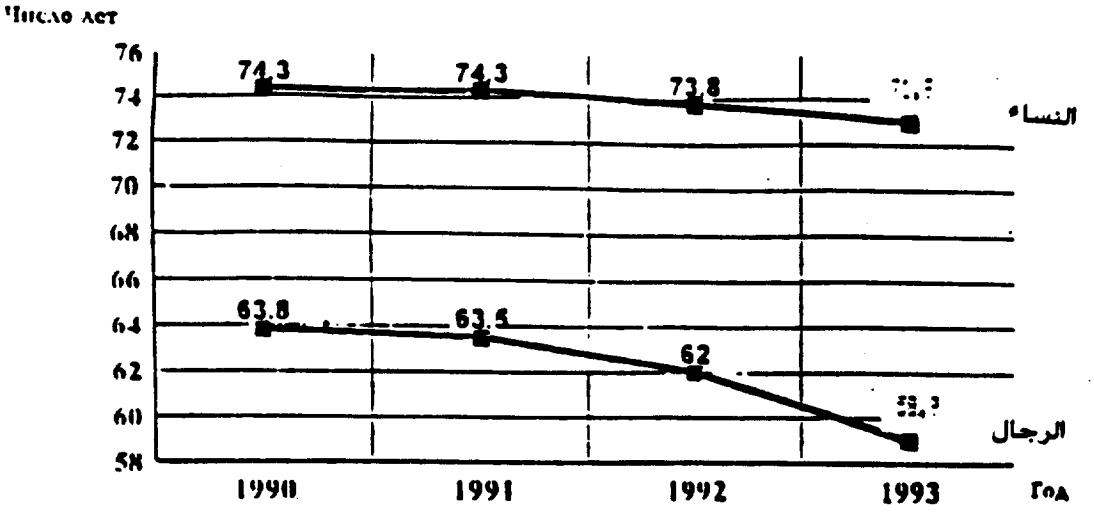

المرفق الرابع

توزيع العدد الكلي للعمال والموظفين بحسب فئة العمل

(على أساس دراسة استقصائية واحدة أجرتها اللجنة الإحصائية الحكومية بالاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢)

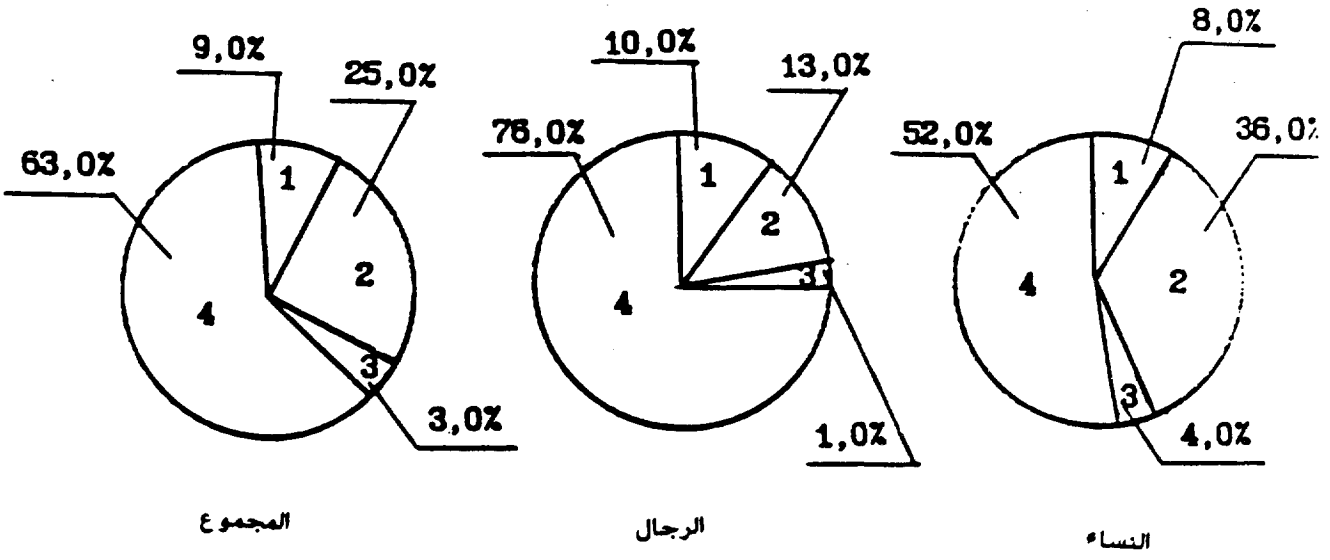

١ - المديرون
٢ - الأخصائيون
٣ - الموظفون الآخرون
٤ - العمال

../..

المرفق الخامس

نسبة النساء إلى المجموع الكلي للعمال،
بحسب فروع الاقتصاد، في عام ١٩٩٣

(بالنسبة المئوية)

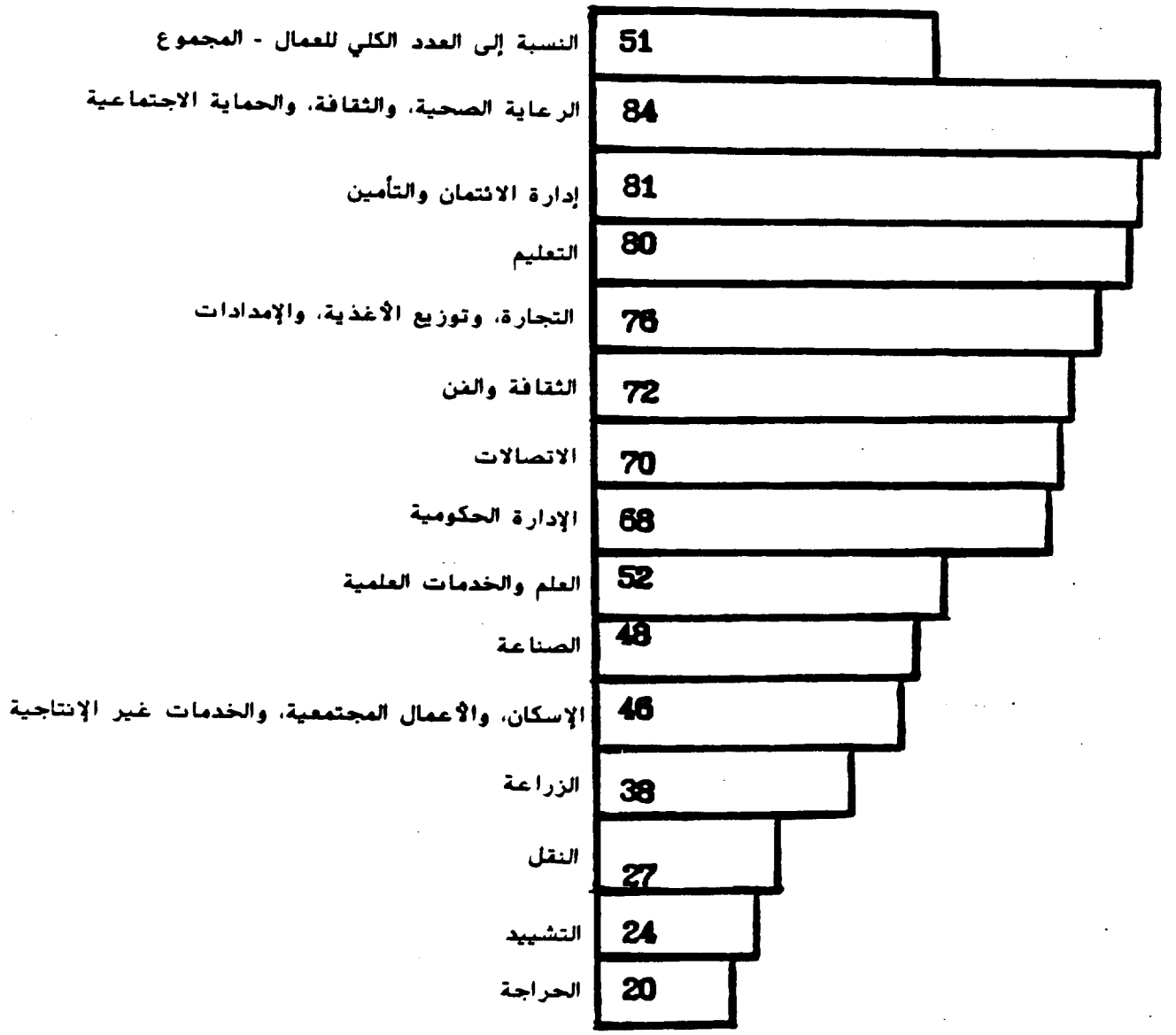

../..

المرفق السادس

هيكل الدخل الإجمالي لأسر العمال والموظفين الروس

(استنادا إلى دراسة استقصائية بالعينة لميزانيات
أسر العمال والموظفين قامت بها اللجنة الإحصائية
الحكومية بالاتحاد الروسي)

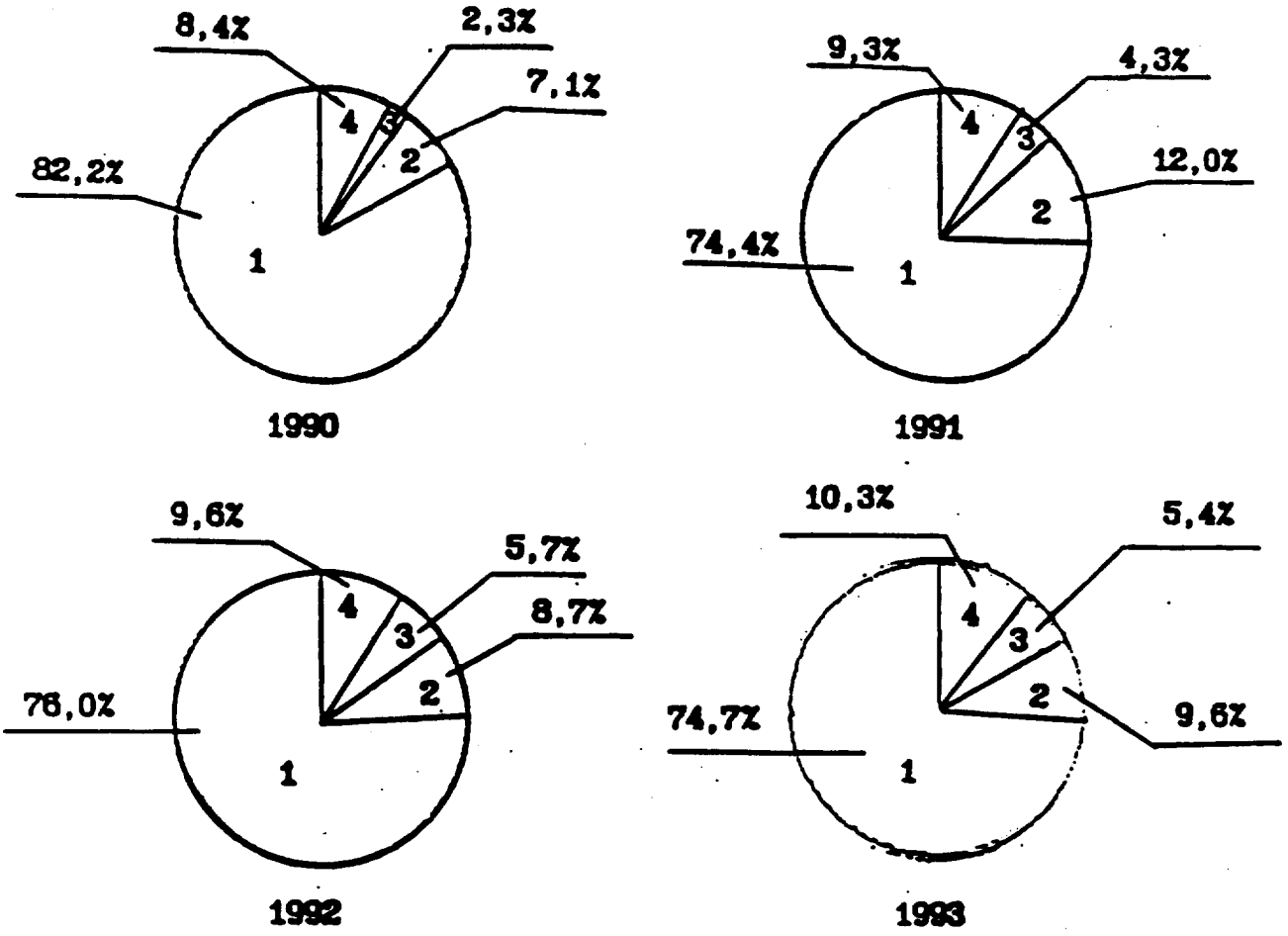

١ - الأجور

٢ - المعاشات التقاعدية، والعلاوات، والمنح، والمدفوعات الأخرى من الأموال العامة

٣ - الدخل من الأعمال الإضافية الشخصية

٤ - دخول أخرى

../..

المرفق السابع

عدد المتعطلين المسجلين بمكاتب التوظيف الاتحادية

(بالآلاف في نهاية السنة)

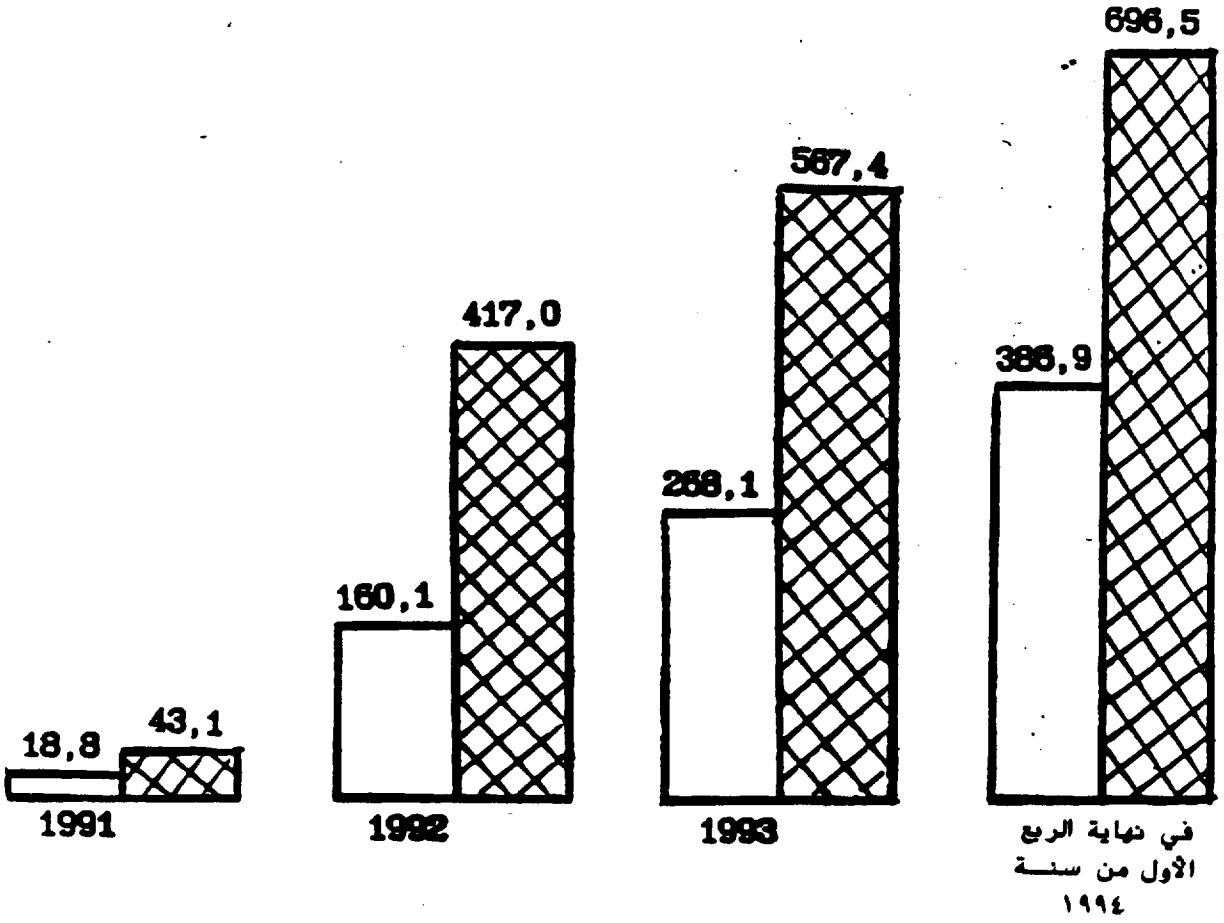

المرفق الثامن

نسبة النساء بين المتعطلين

(في نهاية السنة بالنسب المئوية)

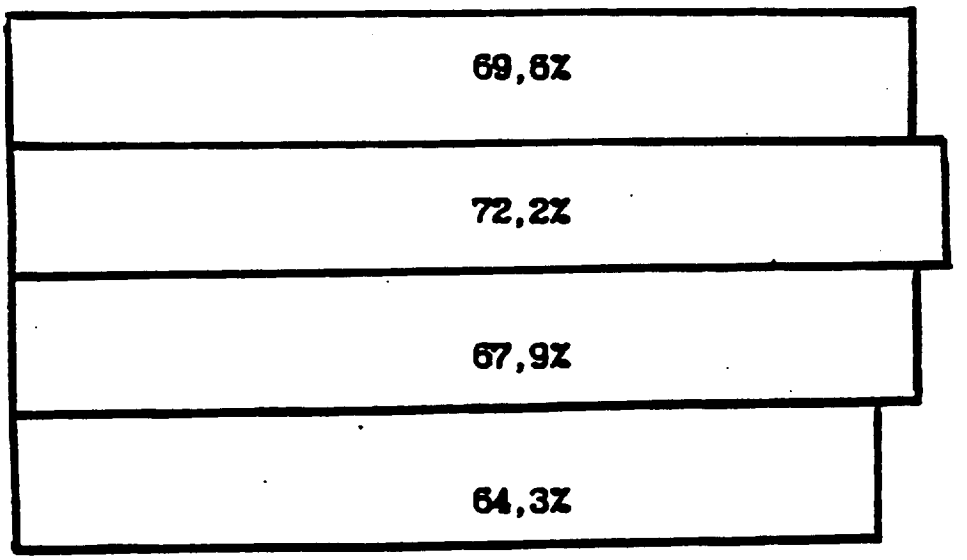

../..

المرفق التاسع

نسبة المتعطلين بحسب طول فترة التعطل

(في نهاية الربع الأول من سنة ١٩٩٤، بالنسب المئوية)

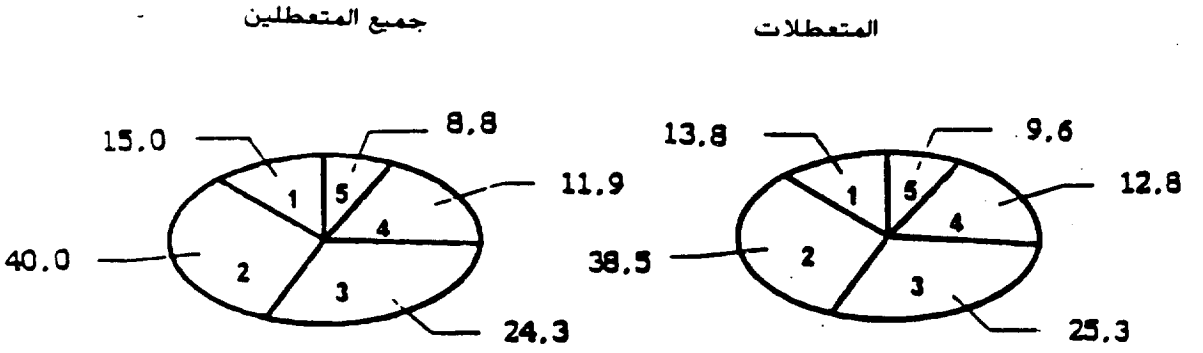

طول فترة التعطل

١ - أقل من شهر واحد

٢ - من شهر إلى ٤ شهور

٣ - من ٤ شهور إلى ٨ شهور

٤ - من ٨ شهور إلى ١٢ شهرا

٥ - أكثر من ١٢ شهرا

المرفق العاشر

نسبة المتعطلات بحسب طول فترة التعطل

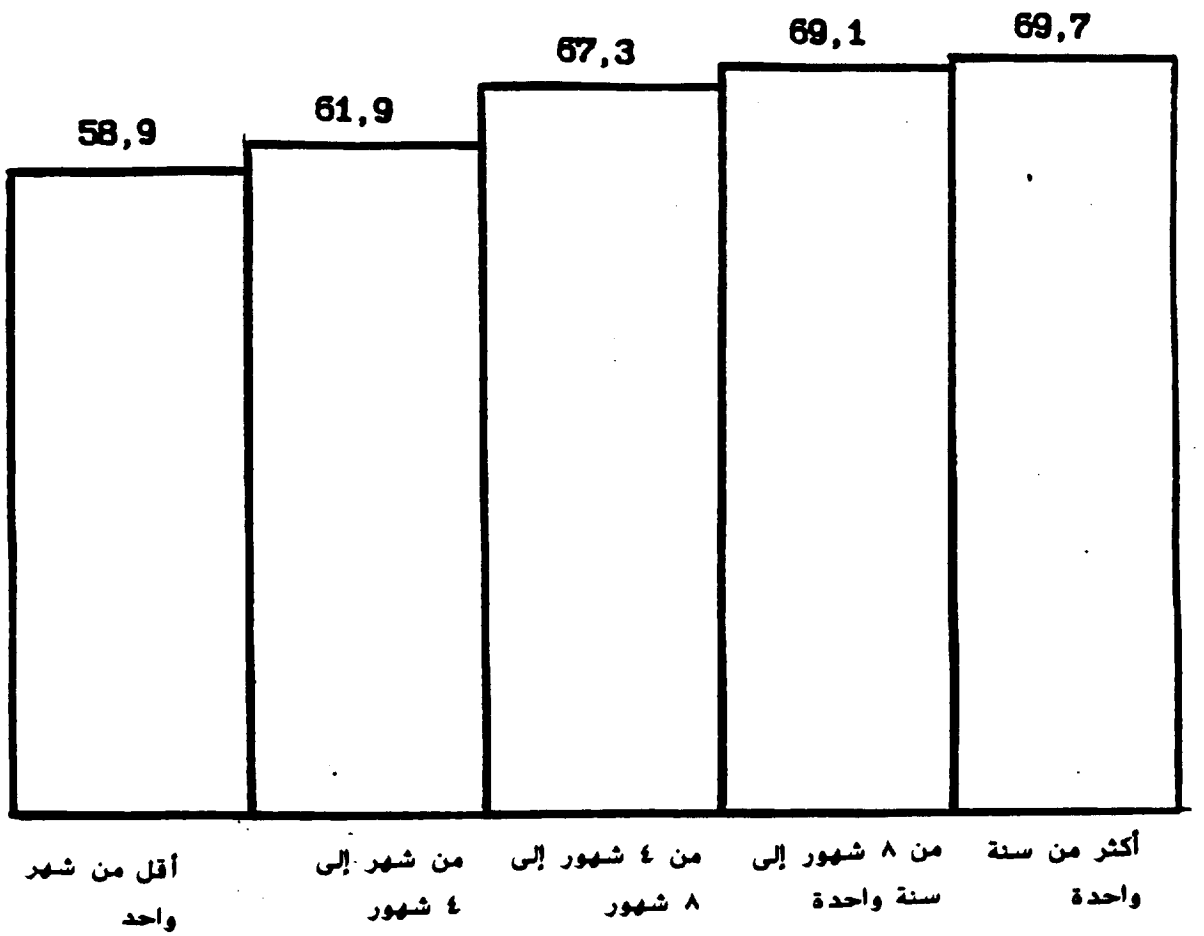

../..

المرفق الحادي عشر

عدد حالات الإجهاض لكل ١٠٠٠ امرأة من سن ١٥
إلى ٤٩ سنة ولكل ١٠٠ من المواليد

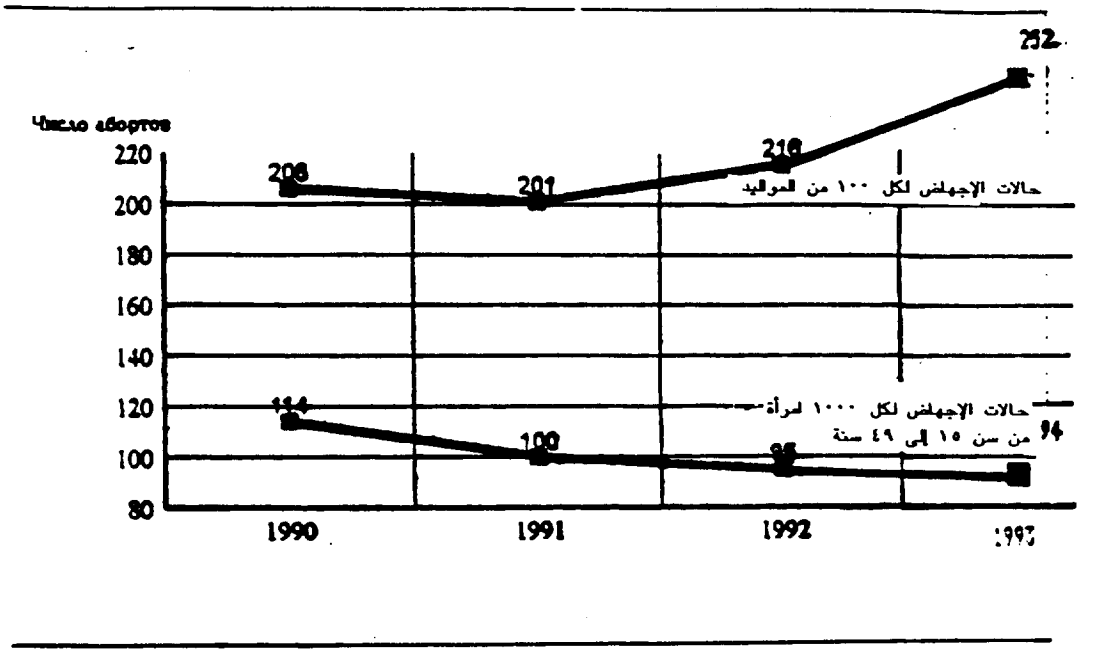

المرفق الثاني عشر

مؤسسات التعليم العالي والتعليم المتخصص المتوسط

(١٩٩٠ = ١٠٠ في المائة)

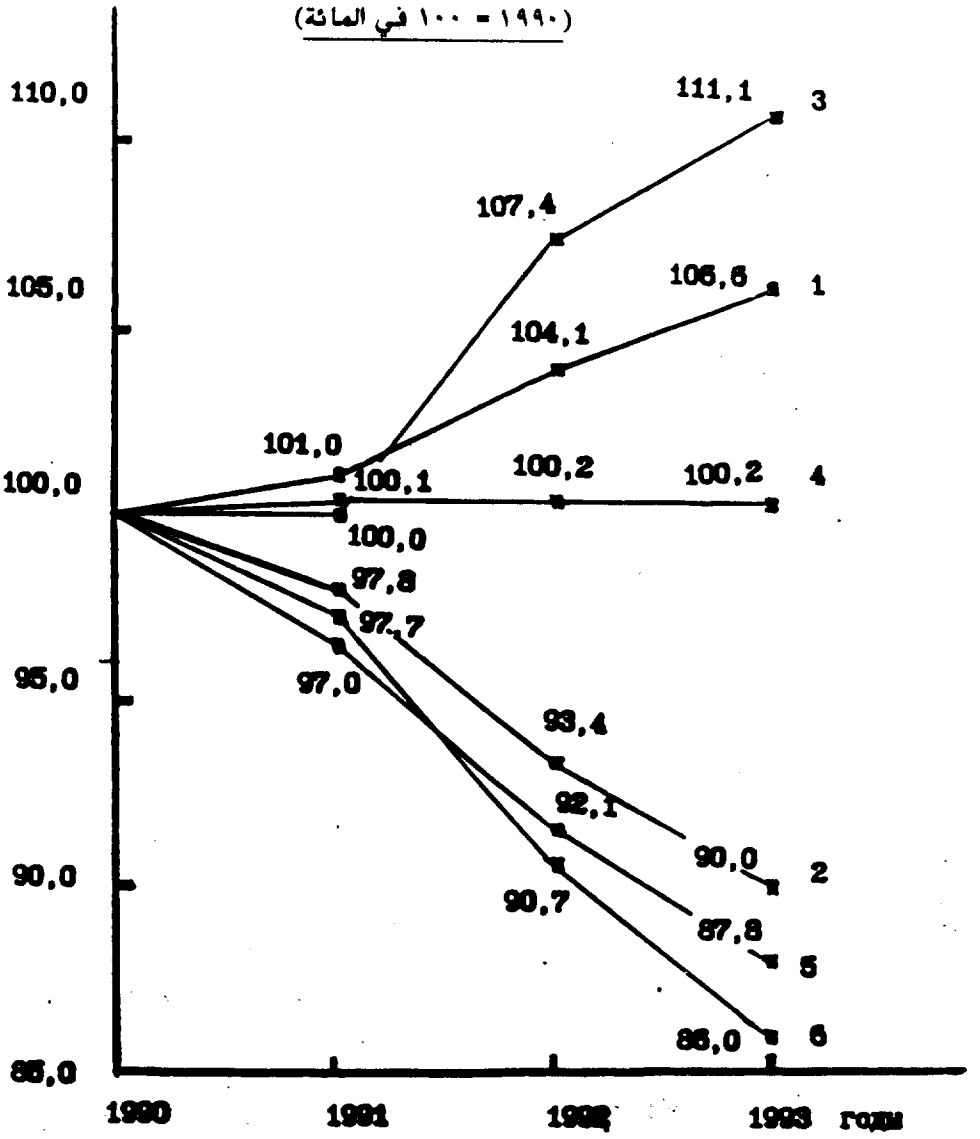

١ - عدد مؤسسات التعليم العالي

٢ - عدد الطلاب بمؤسسات التعليم العالي

٣ - عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي لكل ١٠٠٠ من السكان

٤ - عدد مؤسسات التعليم المتخصص المتوسط

٥ - عدد الطلاب في مؤسسات التعليم المتخصص المتوسط

٦ - عدد خريجي مؤسسات التعليم المتخصص المتوسط لكل ١٠٠٠ من السكان

../..

المرفق الثالث عشر

عدد الدارسات بمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات
التعليم المتوسط (بالنسب المئوية)

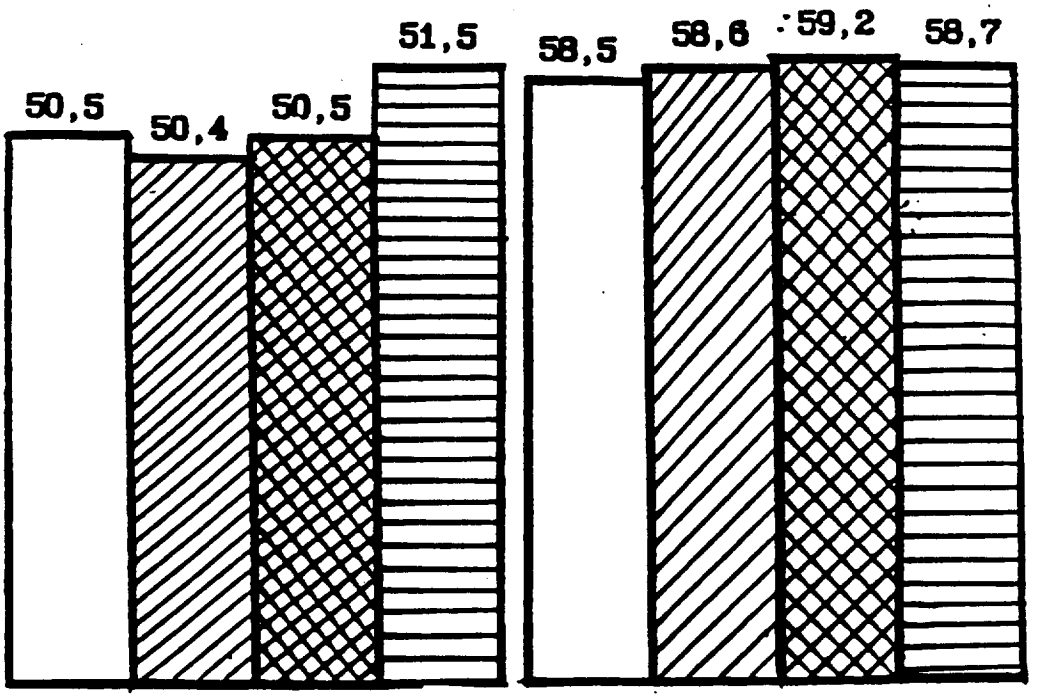

../..

المرفق الرابع عشر

رياض الأطفال
(١٩٩٠ = ١٠٠ في المائة)

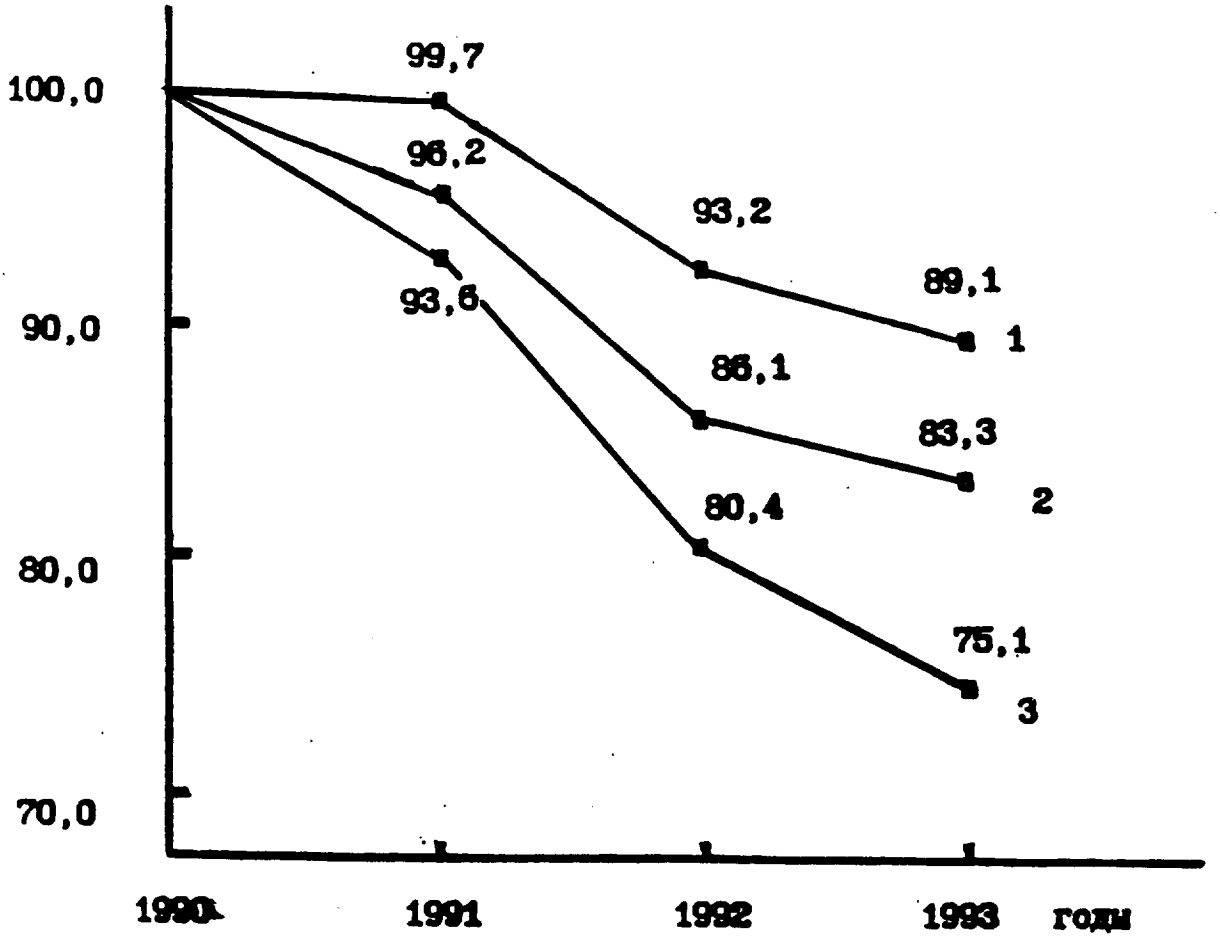

١ - عدد رياض الأطفال

٢ - عدد الأطفال في رياض الأطفال

٣ - عدد الأطفال المتقدمين لكل ١٠٠ مكان برياض الأطفال

- - - - -